ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

سياسة الدولة العثمانية تجاه القبائل في ولاية عسير ١٨٤٩ _١٩١١م

م.م.هيفاء فاروق كريم البياتي
جامعة تكريت/كلية طوز خورماتو

Ottoman Policy Towards the Tribes in Asir Province, 1849–1911 AD

Assistant Professor Haifa Farouk Karim Al-Bayati
Tikrit University/Tuz Khurmatu College
haifafarouk@tu.edu.iq

المستخلص :

سياسة الدولة العثمانية تجاه القبائل في ولاية عسير في العصور القديمة، كانت القبائل تلعب دورًا هامًا في حياة المجتمعات العربية. وكانت ولاية عسير في المملكة العربية السعودية موطنًا لعدد من القبائل العربية التي كانت تتمتع بنفوذ وقوة كبيرة في المنطقة. وقد كان لسياسة الدولة العثمانية دور كبير في التعامل مع هذه القبائل وضبط شؤونها في ولاية عسير. وتاريخ القبائل في ولاية عسير قبل أن تحكم الدولة العثمانية المنطقة، كانت القبائل تتمتع بالحكم الذاتي وكانت تدير شؤونها الداخلية بشكل مستقل. وكانت هناك صراعات دائمة بين القبائل من أجل النفوذ والسيطرة على الموارد الطبيعية والأراضي. وعندما استولت الدولة العثمانية على ولاية عسير، بدأت بتنفيذ سياسة حكيمة تجاه القبائل بهدف تهدئة الصراعات وضبط الأمور الداخلية في المنطقة. وقامت الدولة العثمانية باتخاذ عدة إجراءات لتحقيق هذا الهدف أولا تقسيم القبائل قامت الدولة العثمانية بتقسيم القبائل إلى أقسام صغيرة تحت إشراف حاكم معين. وكان لهذا التقسيم دور كبير في تقليل النزاعات وتسهيل عملية الرقابة على القبائل . ثانيا تعيين الشيوخ كان للدولة العثمانية دور في تعيين الشيوخ الذين يتولون إدارة شؤون القبيلة ومساعدة الحكومة العثمانية في فرض النظام والقانون ثالثا .تقديم المساعدات الاقتصادية قامت الدولة العثمانية بتقديم المساعدات الاقتصادية للقبائل بهدف تحسين ظروفهم المعيشية وتقليل التوترات بينهم وبين الحكومة رابعا فرض الضرائب وجّهت الدولة العثمانية بفرض الضرائب على القبائل بهدف تحقيق استقرار اقتصادي في المنطقة وتوفير الموارد لتطوير البنية التحتية. تركت سياسة الدولة العثمانية أثرًا كبيرًا على القبائل في ولاية عسير. فقد تمكنت الدولة العثمانية من تهدئة الصراعات وتحقيق الاستقرار في المنطقة، وزادت قوة الحكم المركزي على حساب القبائل.

الكلمات المفتاحية :الدولة العثمانية، عسير، القبائل العربية، التمرد، السياسات العثمانية.

Abstract:
Ottoman Policy Towards Tribes in Asir Province In ancient times, tribes played an important role in the lives of Arab societies. Asir Province in the Kingdom of Saudi Arabia was home to a number of Arab tribes that enjoyed significant influence and power in the region. Ottoman policy played a significant role in dealing with these tribes and regulating their affairs in Asir Province. History of Tribes in Asir Province: Before the Ottoman Empire ruled the region, the tribes enjoyed self-rule and managed their internal affairs independently. There were constant conflicts between tribes for influence and control over natural resources and land. When the Ottoman Empire took control of Asir Province, it began implementing a wise policy towards the tribes with the aim of calming conflicts and regulating internal affairs in the region. The Ottoman Empire took several measures to achieve this goal. First, the division of the tribes. The Ottoman Empire divided the tribes into small sections under the supervision of an appointed governor. This division played a significant role in reducing conflicts and facilitating oversight of the tribes. Second, the appointment of sheikhs. The Ottoman Empire played a role in appointing sheikhs to manage tribal affairs and assist the Ottoman government in enforcing law and order. Third, the appointment of sheikhs. Providing Economic Aid: The Ottoman Empire provided economic aid to the tribes with the aim of improving their living conditions and reducing tensions between them and the government. Fourth: Imposing Taxes: The Ottoman Empire imposed taxes on the tribes to achieve economic

stability in the region and provide resources for infrastructure development. Ottoman policies had a significant impact on the tribes in the Asir province. The Ottoman Empire was able to calm conflicts and achieve stability in the region, increasing the power of the central government at the expense of the tribes.
Keywords: Ottoman Empire, Asir, Arab tribes, rebellion, Ottoman policies.

المقدمة

أجبرتني الفترة التاريخية وأهمية الانتفاضة ضد الإمبراطورية العثمانية على اختيار هذه المسألة، مع تسليط الضوء على أحداث هذه الفترة المهمة من الحكم العثماني على اليمن في عام ١٨٤٩، وبقدر ما تم توظيف السياسات العثمانية. يتم حلها. طريق عسير إلى القبيلة، وتخرجت من دراسة داهان التي عقدت في عصرنا في عام ١٩١١،كان يحق لهذه الدراسة الحصول على تسلسل مؤقت وموضوعي، وشملت أولية، والبحث والاستنتاجات، مع مقدمات بما في ذلك الحكم العثماني في عام ١٨٤٩ قبل الميلاد و ١٩١١ قبل الميلاد. الموضوع الثاني شمل السياسات العثمانية المتعلقة بالقبائل ١٨٨٩_١٩١١ م.اعتمدت هذه الدراسة على الوثيقة العثمانية، والروافد الرئيسية لهذه الدراسة وأهم هذه المصادر. هذه المصادر هي وثائق عثمانية غير منشورة تلقاها (Archbakanlik Osmanli Artori (Basbakanlik Osmanli Arsivi في القسطنطينية، التي تحتوي على الوثائق. BEO)، والوثائق الرائدة (A، MKT)، المستندات العامة (A، MKT.UM)، وثائق النظارات الداخلية – الوثائق الجنائية (DH، MK)، المستندات الخارجية I، HR) ومستندات إرادة الدولة، (SD)

التمهيد السيطرة العثمانية على عسير ١٨٤٩_١٨٧٢م

حكمت الإمبراطورية العثمانية عسير، لكن سيطرتهم لا تتجاوز القلاع والحصون وبعض المدن. أما بالنسبة للحكم الفعلي للمدينة والتقديم القبلي، فقد كان ذلك لعائلة عائض [١]وتحولت عسير إلى متصرفية عثمانية[٢] وكانت متصرفية عسير مركزها أبها ، ويتبعها ستة أقضية على النحو التالي

١- بنو شهر أو النماص.

٢- غامد ومركزها رغدان.

٣-رجال ألمع ومركزها الشعبين

٤-محايل وبارق وقنا ومركزها محايل، بالإضافة إلى ذلك السقا وريدة قاعدة عسكرية للقوات العثمانية.

٥-مركز الإنقادة والفودهه هو ميناء عسير ونقطة بدء قوات الاحتياطي[3]

٦- صبيا وأبي عريش وجيزان ومركزها صبية.

ثم قررت الدولة العثمانية بعد ذلك أن يكون إقليم عسير سنجق بدلاً من متصرفية [٤]

بالنظر إلى المقاومة المستمرة للشعب، استجاب الإمبراطورية العثمانية الأزل وعلمائه لهذه الدعوة، ودعوا إلى ثورة ضدهم. قالت القبيلة إن الشخص الذي قدم خدماته سابقًا إلى الأمة وتعاون معه سراً، وأعلن طاعته لها، أعلن الشيخ حسين ولاءه للدولة وساعد ابنه عبد العزيز ضدها، إلا أن الدولة ألقت القبض عليه قبل أن تطلق سراحه وتمنحه المشيخة. غير أن الدولة، في قراراتها، أغفلت العادات والتقاليد الراسخة لدى القبائل العربية، مما أثار دهشة الشيخ حسين والقبائل التابعة له، ودفعهم للتمرد وشق عصا الطاعة. على إثر ذلك، أرسلت الدولة قواتها لمواجهتهم، ونشبت المعارك بين الطرفين، مما أسفر عن وقوع خسائر بشرية. وفي ظل هذه الأحداث، تمكن عبد العزيز من السيطرة على "طولق" في خميس مشيط، والتي كانت سابقًا تحت إدارة والده. المثير للاهتمام أن قائد القوات العثمانية تدخّل في الأمر، فاستدعى الشيخ حسين وابنه عبد العزيز، وأجرى مصالحة بينهما، انتهت بتعيين الشيخ حسين شيخًا على قبائل شهران، فيما أسند لابنه عبد العزيز مهمة تحصيل الزكاة. ومع ذلك، لم تدم هذه المصالحة طويلًا، إذ ظلت العلاقات بين الطرفين متوترة ومتأثرة بالخلافات السابقة.[٥]وفي سياق الأحداث التاريخية، تشير المصادر إلى أن العلاقات بين شيخ قبيلة شهران ومشايخ عسير شهدت توترًا ملحوظًا. وفي محاولة لحل الخلافات، دعا قائد القوات العثمانية في المنطقة إلى اجتماع يضم مشايخ عسير وشيخ قبيلة شهران، وذلك في قلعتي سونا وريده في مطلع شهر محرم من عام ١٢٨٩ هـ / ١٨٧٢ م. وقد أسفر هذا الاجتماع عن تحقيق الصلح بين الطرفين، حيث تم تحديد اختصاصات كل طرف بوضوح لضمان استقرار العلاقات بينهما[6] .ومع ذلك، واصلت مقاومة شعب عسير الحكم على الإمبراطورية العثمانية، وتبعت رديف باشا سياسة تعسفية ضد الناس لترهيبهم، وكانت هذه السياسة مرتبطة بأفعال عسير مما أدى إلى فرض سيطرته وإضفاء الهيبة على جميع الهيئات التابعة لمتصرفية عسير[٧] تم القبض على عدد من أعيان وعلماء عسير، من بينهم الشيخ العلامة رئيس قضاة عسير أحمد بن عبد الخالق الحفظي وسعيد بن عايض وفائز بن غرم وعلى بن غرم وعلى بن ابراهيم بن معدى وناصر بن طامي ويحيى بن ظافر ، ويحيى بن قاسم بن مرسى وزحاف [٨]، أرسلهم إلى القسطنطينية، حيث أمضى ست سنوات في مدينة يانيا. هناك،

كان مرتبطًا بالإمبراطورية العثمانية، ونتيجة للشكاوى، لقد بشر أحمد عبد الخاليق الحفيزي قبل السلطان عبد العزيز عام ١٢٨٩ هـ / ١٨٧٢ م . وكشف الظلم وبينما كان رديف باشا، زعيم الإمبراطورية العثمانية، مسرورًا بمحمد بن عيد، ما حدث لشعب عسير، كما يصور مدى الألم الذي أثير في نيران بلده، كانت هذه الخطبة مختلطة مع الهربات الحزينة بسبب تعاطف سجناء السلطان عسير بأنهم إذا كانوا يشاركون في الجيش العثماني في حرب البلقان، فسوف يطلقون عليهم، وسيقوم السلاطون بالنفاذ بوعده بالعودة إلى وطنهم في شهر جمادى الآخرة عام ١٢٩٣ هـ / ١٨٧٦ م[٩]تولى رديف باشا الحكم لفترة وجيزة، تميزت سياسته باستخدام القمع والعنف وبعد عزله، تولى أحمد باشا مختار (١٢٨٩ – ١٢٩١ هـ / ١٨٧٢ – ١٨٧٤ م)، الذي انتهج سياسة أكثر حزمًا، حيث ركز على القضاء على الفتن الداخلية، وتقرب من عامة الشعب بدلًا من النخبة. أسهمت سياسته القوية في تهدئة الأوضاع في عسير إلى حد كبير، مما ساعد على استقرار المنطقة خلال فترة حكمه[١٠]كان الأمير ناصر بن عايض مرابطًا في أبها أثناء دخول العثمانيين إلى ريدة، حيث صمد في وجههم لمدة ثمانية أيام قبل أن ينسحب إلى أراضي شهران. لكنه لم يتوقف عند هذا الحد، فعاد بعد شهرين من احتلال عسير، مستعيدًا السيطرة على المنطقة، محصنًا ريدة بمن انضم إليه من القبائل العربية. ومع تصاعد الأحداث، تحرك القائد العثماني أحمد مختار باشا لمحاصرة المدينة من جميع الاتجاهات، وشن هجومًا عامًا على موقع الأمير ناصر، محاولًا إحكام السيطرة عليه، خاصة من الجهة الشرقية.وبدأ نقصًا في الهجمات المشتركة من منظور الشرف [١١]ومشيع [١٢]ورضف [١٣]وحصن اسلم[١٤] واستمر القتال حتى عام ١٢٩١ هـ / ١٨٧٤ م، أكد الأتراك العثمانيون عليهم، وهرعوا إليهم، وأشرفوا على أبها وأوقفوا مع رأس الجبال، بهدف مناقشة مهمة، واصل القصف ليلًا ونهارًا، وأمير ناصر بعد مشاركته، أُجبر على الانسحاب من أبها، وقوته، التي جاءت الإمبراطورية العثمانية من الجانب الفخري، تمكنت من إنقاذهم معه، وكان هذا في بداية عام ١٢٩٢ هـ / ١٨٧٥ م استمرت تصرفات الإمبراطورية العثمانية في عسير، وأيامهم هي نوع من الفوضى، والكهوف من زملائها القبائل في الدولة المركزية ودورياتها، وعملهم هو القصر، وبناء القلعة والقلعة[15] تولّى عثمان بك منصب المتصرفية بعد أحمد مختار باشا عام ١٢٩١ هـ / ١٨٧٤ م. في تلك الفترة، عانى العسيريون من الحكم العثماني، الذي اعتبروه استبداديًا وأجنبيًا، لا ينسجم مع لغتهم، أخلاقهم، وعاداتهم. كان هذا الحكم بعيدًا عن روح الدين وقيمه التي نشأ عليها العربي، وتمسك بها من خلال العبادة والسلوك والمعاملات اليومية[١٦] . عندما بلغ عثمان بك أراضي عسير، اشتعلت شرارات الثورات القبلية من كل صوب، لتتخذ طابعًا متأججًا بلغ ذروته مع انتفاضة قبيلة قيس من رجال ألمع. كان السبب الجوهري وراء هذا التمرد هو فرض الضرائب الباهظة على الأهالي، مما دفع القبيلة إلى العصيان ورفض الامتثال لهذه الجبايات. سرعان ما تطور الموقف إلى مواجهة عسكرية ضارية، حيث خاض الطرفان معارك عنيفة لم ترجح فيها كفة العثمانيين، إذ وجدوا أنفسهم في مواجهة صعوبات جغرافية بالغة التعقيد. فقد كان رجال القبائل على دراية بتضاريس بلادهم، ينسجون من حصونها حواجز منيعة حالت دون تحقيق العثمانيين لأي نصر حاسم. أمام هذا المأزق، اضطرت الدولة العثمانية إلى إعادة النظر في قيادتها، لتتخذ قرارًا بعزل عثمان بك عن منصبه، واستبداله بحيدر بك، في محاولة يائسة لاستعادة السيطرة على الأوضاع . [١٧]حين تولّى حيدر بك الحكم بين عامي ١٢٩١ – ١٢٩٤ هـ / ١٨٧٤ – ١٨٧٧ م، افتقرت المتصرفيات إلى من يسجل يومياتها ويدوّن تاريخها، فلم يكن ثمة مؤرخون يُعْنَون إلا بالشؤون الكبرى للإمبراطورية العثمانية، مركزين على أحداثها السياسية والعسكرية، وتحركاتها الدبلوماسية في السلم والحرب. أما الصحافة العثمانية آنذاك، فقد انصب اهتمامها على تغطية أخبار التمردات، إن وُجِدت، في أرجاء السلطنة المترامية الأطراف، ولم تكن معنية بتوثيق الجوانب الإدارية والحكم المحلي للمتصرفين. وهكذا، بقيت كثير من التفاصيل الإدارية والحياتية طيّ النسيان، ولم تحظَ إلا بلمحات عابرة في بعض السجلات النادرة، التي لم تبرز إلا الجانب المضيء من الأحداث[١٨] لذلك، يعتمد الباحثون هنا على تقاريره وحوادثه المحلية التي لا تشفي غلاته، حين أُسندت مقاليد الحكم إلى حيدر بك، الذي اصطدمت سياساته بموجات من التمرّد العشائري العصيّ على الترويض. لم تكد تمضي فترة وجيزة على تولّيه حتى بات في صدامٍ محتدمٍ مع القبائل العربية، التي لطالما رفضت الخضوع لسلطةٍ لا ترى فيها سوى غريبٍ جاثمٍ فوق أراضيها. لم يكن هذا الصراع مجرد اضطرابٍ عابر، بل كان لهبًا مستعرًا في جسد الإمبراطورية العثمانية، خاصّة مع دخول علي بن عائض على خطّ المواجهة، مستنهضًا قوّاته في غاراتٍ خاطفةٍ ألهبت تهامة وأربكت المراكز العثمانية، لم تكن تحرّكاته مجرّد منازلاتٍ عسكرية، بل كانت انتفاضةً ذات أبعادٍ سياسيةٍ واجتماعية، حيث سعى إلى اقتلاع النفوذ العثماني من المناطق التي ترسّخت فيها سطوتهم. انتهت معاركه الضارية على وقع سيطرته الكاملة على بئر القلي، فاتحًا بذلك فصلاً جديدًا في صراعٍ لم يكن ليتوقف عند حدود معركة، بل كان شرارةً تتأجج، تُنذر بتحوّلاتٍ تقلب موازين القوى في المنطقة بأسرها. [١٩]وكانت سياسة الجور والعسف والتى اتبعها أحمد فيضى باشا [١٢٩٤ – ١٢٩٧ هـ / ١٨٧٧ – ١٨٧٩ م] ضد الأهالى ، وفرض الضرائب عليهم ، وتسليم العوائد ، بالإضافة إلى فساد الجنود العثمانيين [٢٠] في عهده، تفجّرت ثورة الأمير علي بن محمد بن عائض، مدعومةً بقوةٍ من أهالي المنطقة وقبائل رجال ألمع، متآزرين مع قبيلة ربيعة ورفيدة. تصاعدت حدّة الثورة

واتخذ الأمير علي من قرية شرمة معقلاً له ومركزاً لتجمع الثوار، ما استدعى انتباه متصرف عسير، الذي سارع إلى تجهيز جيش عثماني مسلح لمواجهة التمرد المتنامي. اندلعت معارك ضارية، غير متكافئة في موازين القوى، انتهت بانكسار الثوار بعد مواجهاتٍ محتدمة. فرض الجيش العثماني حصارًا خانقًا على قرية شرمة، لكن تحت وطأة صمود المدافعين، اضطر الجيش إلى فكّ الحصار، ليتجه بعدها إلى مركز الشعبين، حيث اخترقت قواته التضاريس الوعرة، متوغلةً في الجبال الجنوبية، حتى تمكنت من السيطرة على قمة جبال صلب. هناك، أطلق الجنود العثمانيون أعيرة نارية في الأفق، سعياً لبث الرعب في قلوب الثوار، قبل أن يعودوا أدراجهم إلى أبها. لم يكتفِ العثمانيون بإخماد الثورة، بل عمدوا إلى تشييد منشآت عسكرية لتعزيز سيطرتهم، وكان من أبرزها القشلة المعروفة باسم "طاش قشلة"، والتي شُيّدت على القسم الجنوبي من رأس المسلح، حيث أُقيم لاحقًا قصر شدا الجديد على أنقاضها. برز ناصر بن عائض [١٢٨٩ – ١٢٩٠هـ / ١٨٧٢ – ١٨٧٨م] كرمز للمقاومة، حيث رابط في أبها أثناء حصار أخيه في ريدة، ملتفًا حوله مقاتلو قبائل قحطان، شهران، تثليث، بيشة، ورجال الحجر. خاض معارك ضارية ضد العثمانيين، مجسدًا ملحمةً من الصمود، حتى لقي حتفه عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٨م، تاركًا بصمةً خالدةً في تاريخ النضال ضد الاحتلال. [٢١] لم تخمد نيران التمرد القبلي طيلة عهد تحسين باشا (١٢٩٨ هـ – ١٣٠٠ هـ / ١٨٨٠ – ١٨٨٢ م)، بل ازدادت ضراوةً واتقادًا، إذ التحقت قبائل بني مالك وعلي حسين، ومعهما بعض القبائل الأخرى في القنفذة والحديدة، بركب الثورة. تكاتفت هذه القبائل، ودفعت ببعض قواتها إلى ساحة الصراع، مما أرغم الدولة العثمانية على الزج بمزيد من العساكر من الحديدة، ولا سيما بعدما تفاقم الموقف إثر قيام الثوار بقطع خطوط الاتصال بين القيادة العثمانية في أبها والقوات المنتشرة في بقية المناطق. بيد أن هذه القبائل، رغم اشتعال روح المقاومة في صدورها، لم تنجح في تنسيق صفوفها لتشكيل جبهة موحدة ضد الهيمنة العثمانية، غير أن المشهد تبدل شيئًا ما مع تولي رفعت باشا (١٣٠٠ هـ – ١٣٠٥ هـ / ١٨٨٢ – ١٨٨٧ م)، حيث شهدت عسير انحسارًا نسبياً للاضطرابات، وبدأت العواصف الثورية تخفت، ولو إلى حين بعودة الأمير عبد الرحمن وأخيه سعيد بن عائض، التف حولهما الأهالي، مفعمين بالقلق من الأوضاع المتدهورة، مستنجدين بحكمتهما في ظلّ اضطراب الأحوال. بادروا بمبايعة سعيد، غير أنه بحنكة القائد الذي يدرك مغبة التهور، أبى قبول البيعة، وحذّرهم من مغبة التورط في صراع عسكري غير محسوب العواقب. لكن عزيمتهم لم تهن، فأصرّوا على اختيار عبد الرحمن، الذي لم يتوانَ في استنهاض همم القبائل، فجمع المقاتلين من عسير ورجال الحجر، عازماً على مواجهة العثمانيين واقتلاع نفوذهم من أراضي عسير.استهلّ الأمير عبد الرحمن حربه بشنّ هجوم خاطف على الحامية العثمانية في شعار، فأوقع بها خسائر جسيمة، وسرعان ما ترددت أصداء هذا الانتصار في أبها، مما استنفر المتصرف العثماني، الذي حشد جيشًا جرّارًا وانطلق صوب بلاد بني مالك وبالأحمر وبالأسمر، فصبّ جام غضبه عليها، محرقًا ومُدمّرًا، عقابًا لهم على مؤازرتهم لقوات عسير. لكن القبائل لم تستسلم، بل واجهت العدوان العثماني ببأسٍ لا يُلين، وألحقت به هزيمة قاسية زلزلت أركانه. هذا النصر لم يكن مجرد واقعة عابرة، بل أشعل جذوة المقاومة في قبائل عسير، سواء في تهامة أو السراة، حيث اندفعوا لمقارعة العثمانيين بكل ما أوتوا من قوة. وتوالت العمليات العسكرية تحت قيادة الأمير عبد الرحمن، وكان من أبرزها الهجوم الشرس على القوات العثمانية في السقا، في معركة جسدت صلابة العسيريين وعزيمتهم التي لا تلين.أما الأمير سعيد بن عائض، فقد اختار الابتعاد عن أتون الصراع، واتجه نحو شهران، حيث اتخذ موقفًا محايدًا، مطالبًا حسين بن مشيط، شيخ شهران، بعدم الانضمام إلى صفوف الأمير عبد الرحمن. غير أن قبيلتي آل الغمر وآل سرحان خالفوا هذا التوجه، فآثروا الاصطفاف إلى جانب عسير في نضالهم ضد الهيمنة العثمانية، وفي أواخر عام ١٢٩٩هـ / ١٨٨١م، ضرب الأمير عبد الرحمن حصارًا محكمًا على أبها، بعدما حقق سلسلة من الانتصارات المدوية ضد العثمانيين، حتى تسللت بعض قواته عبر وادي المدينة، وكادت أبها أن ترضخ لسطوته. بيد أن القدر تدخّل لصالح العثمانيين، إذ وصلت إمدادات عسكرية بقيادة حيدر باشا إلى تهامة، لتُعيد التوازن إلى المعركة. لم يقتصر الأمر على تعزيز مواقعهم في أبها، بل بسطوا سيطرتهم على بلاد رجال ألمع، ومن ثم تحركوا بثبات صوب أبها، يعتريهم الغرور بعد إحكام قبضتهم على المنطقة، وفي معركة شعار العنيفة، واجهت القوات العسيرية بقيادة أحمد بن علي الحفظي زحف العثمانيين بكل ما تملك من قوة، إلا أن التفوق العددي والتسليحي للعثمانيين رجح كفتهم، فمني العسيريون بهزيمة مؤلمة. ومع توالي انتصارات العثمانيين، استعادت جحافلهم المعنويات المرتفعة، زاحفة نحو أبها، حيث بات المشهد ينبئ بجولة أخرى من الصراع، لم يكن عسير ليخوضها إلا وهو يحمل روحًا لا تُهزم، وعزيمة لا تُكسر[٢٢].

المبحث الأول حركات التمرد في عسير ١٨٧٢–١٨٨٩م

تعتبر حركة التمرد في منطقة عسير جانبًا تاريخيًا من الجهود المبذولة لمعالجة السيادة والجهود المبذولة لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية والسياسية. وقد لوحظت العديد من الأحداث في المجالات التي ساهمت في لغة التجربة التاريخية. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن الطبيعة الجغرافية القاسية والبيئة الثقافية الفريدة لعبت دورًا مهمًا في تأسيس روح المقاومة بين سكانها. هذه التحركات هي جزء من إطار أكثر عمومية، بما في ذلك

التحولات السياسية والاجتماعية من خلال مراحل مختلفة من شبه الجزيرة العربية.واصل الجيش العثور على مقاتلين قبليين أمامهم، بدعم من طائرات بني شال المقاتلة. لم تتوقف الحملة، لكنها واصلت المسار حتى شهرين وتوصل القرن إلى أراضي كارسام، حيث واجهوا مقاومة قوية. أما بالنسبة لخاليف، فقد وجد نفسه أمام فرسانهم الذين كانوا يهرعون إلى اجتماعه. كان عليه أن يأوى في مدينة آل راناس. بالنسبة إلى الأمير قال بن، اختار عزل، وتجنب الصراع وتوجه لمدة شهرين، حيث طلب من الشيخ حسين بن موشيت الابتعاد عن الانضمام إلى الأمير عبد الرحمنفي خضم الصراعات المحتدمة، اصطف آل الغمر وآل سرحان جنبًا إلى جنب مع قوات عسير، في مواجهة طغيان الدولة العثمانية. ومع حلول أواخر عام ١٢٩٩هـ / ١٨٨١م، كانت القوات العسيرية قد فرضت حصارًا خانقًا على مدينة أبها، بعد سلسلة من الانتصارات المدوية التي ألحقت خسائر فادحة بالعثمانيين في معارك متفرقة. بشجاعة لا تلين، نجح بعض رجال عسير في التسلل عبر الوادي إلى داخل المدينة، ليصبح سقوطها قاب قوسين أو أدنى. غير أن الرياح لم تسر وفق ما اشتهت سفن العسيريين، إذ سرعان ما وصلت الإمدادات العثمانية بقيادة القائد المحنك حيدر باشا إلى تهامة، لتقلب موازين القوى رأسًا على عقب. لم تكتفِ تلك القوات بترجيح الكفة لصالح العثمانيين، بل اندفعت في هجوم كاسح نحو بلاد رجال ألمع، التي سقطت سريعًا في قبضتهم، قبل أن تواصل زحفها الحثيث باتجاه أبها. وهناك، عند شعار، اندلعت واحدة من أشرس المعارك، حيث التقت الجيوش في مواجهة مصيرية. ورغم بسالة أحمد بن علي الحفظي، قائد القوات العسيرية، فإن العثمانيين خرجوا منتصرين، مما رفع من معنوياتهم، وفتح أمامهم الطريق للتقدم الحتمي نحو أبها، لتتغير معادلة الصراع مجددًا في تلك الأرض المشتعلة بالأحداث.بمجرد وصول أنباء هزيمة عمر باشا إلى حيدر باشا، أدرك الأخير أن الموقف يتطلب حسمًا استثنائيًا. فكان لتدخل الأمير بن عيد دور جوهري في تحقيق تسوية عادلة بين الطرفين، إذ نجح في تهدئة النزاع وإحلال الوئام بين القبائل، وذلك بمساندة اليزيد شاف. ولم يمضِ وقت طويل حتى حملت الرياح أخبار المصالحة إلى والده في مطلع عام ١٣٠١هـ / ١٨٨٣م، غير أن الحصار ما لبث أن أثار موجة جديدة من التوترحيدر باشا، مدركًا لحساسية الوضع، قرر أن يدعم هذه الوساطة بقرار حاسم، فأصدر فورمانًا يقضي بتعيين الأمير سعيد قائمقامًا على بلاد غامد وزهران وبيشة. فانتقل إلى الظفير، حيث استقر لبعض الوقت، قبل أن يغادر لاحقًا إلى مكة، ليجد فيها ملاذًا أكثر استقرارًا لشعب عامر. في الوقت ذاته، بقي ابن محمد وشقيقه علي بن محمد في أماكنهم، بينما تم تعيين الأمير عبد الرحمن مساعدًا لآسيا، حيث ظل هناك إلى أن تولى ولايته رسميًا عام ١٣٠٥هـ / ١٨٨٧م، مسجلًا بذلك فصلًا جديدًا في مشهد التغييرات السياسية والإدارية التي شهدتها المنطقة في تلك الحقبة.[٢٣] واستلم المتصرفية بعد ذلك محمد أمين باشا [١٣٠٦ – ١٣١٠ هـ / ١٨٨٨ – ١٨٩٢ م] وانحصرت جهوده في صد الهجمات من قبل القبائل العربية[٢٤].وتولى يوسف باشا [١٣١٠ – ١٣١٦ هـ / ١٨٩٢ – ١٨٩٨ م] زمام الحكم في فترة اتسمت بالاستقرار النسبي، حيث ركز جهوده على تعزيز البنية الدفاعية عبر إنشاء المعاقل وتشييد منشآت حكومية بارزة، كان من أهمها القشلة المعروفة بالفرقة، والتي شُيّدت على القسم الشمالي من رأس الملح بمحاذاة السوق الغربي، قبل أن تتحول لاحقًا إلى مقر للشرطة.عرف يوسف باشا بدهائه الحاد وخبرته العسكرية الراسخة، فضلاً عن شجاعته وثباته في مواجهة التحديات. لم يكد يُحكم سيطرته على الفتن في عسير حتى أوكلت إليه الدولة العثمانية قيادة حملة عسكرية لقمع القبائل اليمنية التي ثارت ضد حكمها تحت قيادة الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين. في تلك الفترة، كان والي اليمن أحمد فيضي باشا، وبقرار عثماني، نُدب يوسف باشا لقيادة الحملة، متوجّهًا إلى اليمن ليخلفه في الحكم الوالي أمين باشا[٢٥]لم يدم حكم أمين باشا طويلًا [١٣١٦ – ١٣١٧ هـ / ١٨٩٨ – ١٨٩٩ م]، إذ اصطدم بموجة من الثورات القبلية المتأججة، والتي كانت العامل الأساسي في عزله عن إدارة شؤون عسير[26] .ومع تولي موسى كاظم باشا [١٣١٨ – ١٣١٩ هـ / ١٩٠٠ – ١٩٠١ م]، اندلعت ثورة قادها الأمير علي بن عائض، الذي رفض اتفاق الصلح الذي أبرمه عمه الأمير عبد الرحمن. تحصن في **بحرملة**، وشن هجمات متكررة ضد العثمانيين عام **1318هـ / ١٩٠٠ م**، محققًا انتصارات متتالية، مما عزز مكانته كالحاكم الفعلي للمنطقة [٢٧]ومع تولي **إسماعيل حقي باشا** زمام الأمور بين عامي **١٣١٩ – ١٣٢٤ هـ / ١٩٠١ – ١٩٠٦م**، بدأ في مواجهة حالة الفوضى العارمة التي اجتاحت البلاد، لكن الاضطرابات لم تهدأ. ففي عام **١٣٢٢ هـ / ١٩٠٤م**، أشعل **الأمير علي بن عائض** ثورة ضد الحكم العثماني، مستقطبًا العديد من القبائل إلى صفوفه. استغلّ الأمير هشاشة الوضع العثماني، حيث كانت الأحزاب السياسية منشغلة بصراعاتها الداخلية وتدبير مخططات للاستيلاء على الحكم، إضافة إلى التورط العثماني في الحرب الدائرة مع اليمن، ما جعل الدولة في موقف هشّ استغله المتمردون لتعزيز حركتهم.[٢٨] .انخرط مقاتلو قبائل قحطان ورجال الحجر في هذه الثورة، فتمكنوا من إحكام الطوق على أبها من جهاتها الأربع. اندلع القتال بين الجانبين، حيث برع القادة في تنسيق الخطط الحربية القبلية وفق ترتيب استراتيجي دقيق:

١–بنو مغيد وعلكم من جهة شمسان.

٢–ربيعة ورفيدة وبنو مالك من جهة مقابل.

٣-رجال ألمع من جهة مفتاحة.

٤-قحطان من جهة جبل ذرة.

٥-شهران من جهة جبل الخشع.

٦-بالأحمر وبالأسمر من جهة النصب.

فرضت القوات العسيرية حصارًا خانقًا على أبها، ومع ذلك، صمد قائد الحامية العثمانية قرابة شهرين. وفي النهاية، تمكن بنو مغيد من اقتحام محلة مناظر والسيطرة على حصن آل دحناني، بمساندة أربعة من ذوي الأمر. تصاعدت حدة المعارك، وأدت المواجهات الدامية إلى قطع الحامية العثمانية خط الرجعة على من كانوا في محلة مناظر، ما اضطرهم إلى الاستسلام، وكان من بينهم أقارب الأمير. لم يمر هذا الانتصار العثماني دون أثر، إذ ترك وقعه السيء في نفوس المقاومين، مشعلًا نار الغضب بين صفوفهم.القبائل الأخرى ، وأيضاً لدى حقى باشل[٢٩] وخاصة أن الأمير على بن محمد بن عائض ، قد توفى متأثراً بجراحه نتيجة إصابته برصاصة عام ١٣٢٤ هـ / ١٩٠٦م وتولى بعد ذلك كاظم باشا) ١٣٢٥ – ١٣٢٦ هـ /١٩٠٧ – ١٩٠٨ م)[٣٠] وعزل لاختلافه مع الجنود النظامين الأمر الذى أدى إلى عصيانهم وخروجهم من الخدمة .أما **سليمان باشا شفيق** (١٣٢٦ – ١٣٣١ هـ / ١٩٠٨ – ١٩١٢ م) فقد تولى حكم **متصرفية عسير**، التي كانت تشمل عند وصوله العديد من المناطق، بما فيها مدينتا **صبيا وجيزان** .غير أن هذه التبعية كانت **شكلية أكثر منها فعلية**، إذ كانت الأوضاع الأمنية مضطربة في أرجاء اللواء بأسره. وقد وجد الوالي نفسه في مواجهة **تحديات جسام**، لا سيما مع اندلاع **ثورة الإدريسي الشهيرة**، التي لم تكن مجرد تمرد، بل كانت **حركة مدروسة تهدف إلى اقتلاع الوجود العثماني من جذوره في عسير**، مما زاد الأوضاع تعقيدًا وأشعل فتيل الصراع في المنطقة. [31] لكي نفهم ثورة الأدارسة ضد الهيمنة العثمانية، لا بد من إلقاء نظرة سريعة على نشأتهم. فقد بلغ السيد أحمد بن إدريس الحجاز حيث ذاع صيته في العلم والفضل، فتوافد إليه طلاب المعرفة من تهامة شمال اليمن، ومنهم من قدم من أبي عريش وصبيا، بالإضافة إلى عدد كبير من أبناء عسير. وبإلحاح من بعض تلاميذه في صبيا، لبّى دعوتهم لزيارة بلادهم، فانطلق إليها مصحوبًا بأسرته، حيث حظي باستقبال حافل يليق بمكانته العلمية والدينية.[٣٢] خلال إقامته، كان يبذل جهده في توجيه الناس نحو الخير دون أن يبتغي جزاءً أو مكافأة. نالت حكمته ثقة الجميع، فارتأت القبائل أن تجعله حكمًا فيما ينشب بينها من نزاعات، فكان يسعى جاهداً لرأب الصدع ودرء الفتن، ناشراً بين الناس استعداده الدائم لحل خلافاتهم وفقًا لأحكام الشرع القويم. ومع مرور الوقت، توافدت إليه القبائل، مستبشرة بحكمته، راغبة في الاحتكام إلى عدله، مستأنسة برؤيته الحكيمة التي تجمع ولا تفرق، وتوحد الصفوف بدل أن تشتتها.[٣٣] أخبره الناس أنه يزوره من جميع أنحاء البلاد، مما يمنحه الوقت للطاعة ووعد إرادته. والغرض من ذلك هو زيارة الشيخ محمد بن عبد الله. بن كادول، أحد علماء بني مالك المعروف باسم الإصلاح [٣٤] وفاجأته الحمى فأسلم الروح، وقد تجاوز السبعين من عمره، ودفن في تلك البلدة حيث شُيّدت عليه قبة تحولت إلى مزار يرتاده الناس، حتى أتى السيد محمد بن الإدريسي عام ١٣٤٢ هـ / ١٩٢٣ م، فقام بهدم القبة تقربًا للملك عبد العزيز بن سعود، أمير نجد آنذاك، بعدما بسط نفوذه على عسير والمناطق المجاورة، مما عزّز التوجه السلفي في تلك الحقبة. وفي ليلة هدم القبر بينما أهل صبيا غارقون في سباتهم، وحينما أشرقت الشمس، هالهم المشهد، إذ وجدوا القبة وقد سويت بالأرض. ولمّا تساءلوا عن الأمر، أخبرهم السيد محمد بأنه رأى جده في المنام، فأوصاه بإزالة القبة ليعيد بناءها على نحو أجمل، غير أن الضريح ظل مطمورًا تحت الركام.نشأ السيد **محمد الإدريسي** بين أبناء عمومته في **دنقلة**، حيث تلقى علومه الأولى قبل أن يشدّ الرحال إلى **مصر** طلبًا للعلم، فالتحق بـ**الأزهر الشريف** ونهل من معارفه المقررة، مستفيدًا من ذكائه الوقّاد ونباهته الفذّة. غير أن الحنين إلى مسقط رأسه لم يفارقه، فقد ظل قلبه معلقًا بموطن صباه، حيث شهد فقدان أبيه وجده. وعندما عزم على أداء **فريضة الحج**، مرَّ بمصر مجددًا، وهناك التقى بـ**محمد علي علوي بك**، المترجم في **دار الفوضة الإيطالية بالقاهرة**، حيث نشأت بينهما صلة وثيقة وصداقة متينة، كان لها الأثر البالغ في بزوغ نجمه في عالم **السياسة**، ممهدةً له الطريق نحو مجالات أرحب ومسارات أكثر تأثيرًا[35].كانت علاقة الإدريسي مع القوى العظمى، كإيطاليا وإنجلترا، ومع الدولة العثمانية، إضافةً إلى القوى المحلية المتمثلة في الشريف حسين بالحجاز والإمام يحيى باليمن، ذات طابع معقد ومتداخل.في عام **١٣٢٣هـ / ١٩٠٥ م**، كانت الدولة العثمانية غارقة في حربها مع إيطاليا بسبب أزمة طرابلس الغرب، وهو ما سعت الحكومة الإيطالية لاستغلاله بإشعال الاضطرابات في وجه العثمانيين. امتلكت إيطاليا مستعمرات في أرتيريا بشرق إفريقيا، إضافةً إلى قاعدة عسكرية في مدينة **مضوع**، الواقعة على الضفة الغربية للبحر الأحمر والمواجهة لساحل تهامة، مما منحها إلمامًا عميقًا بأوضاع عسير والمخلاف السليماني. وبحكم هذا النفوذ، كانت على دراية وثيقة بالامتداد الروحي والسياسي للأدارسة في تلك المناطق.[٣٦] سعى السنيور جولتي، رئيس الوزراء الإيطالي، إلى إشعال نيران الفتنة في تهامة عبر محمد بك علوى، المترجم في السفارة الإيطالية بالقاهرة، الذي تواصل مع محمد الإدريسي مستغلاً سخط الأهالي على الحكم العثماني، ليعلن تمرده على الدولة

العثمانية. تلقى الإدريسي وعوداً من الحكومة الإيطالية بتقديم الدعم العسكري، حيث تعهدت بتزويده بالسلاح والذخائر وتعزيز موقفه براً وبحراً، وكانت الإمدادات تصله من مصوع عبر وسطاء مسلمين، أبرزهم الشيخ سالم، مدير الجمرك، والشيخ الشفعيني، الخبير بشؤون اليمن وصديق الإدريسي المقرب. في الوقت ذاته، تواصل الإدريسي مع الإمام يحيى، طالباً منه البقاء في المنطقة تحت ذريعة الإرشاد والتعليم، دون أن يدرك الإمام نواياه الحقيقية، فوافق، مما زاد من شأن الإدريسي ووطد نفوذه.[٣٧] اجتاح ميدى وجيزان وأشعل فتيل الحرب ضده، بينما كانت إيطاليا تمده بالسلاح وتطلق المدافع من البحر، في الوقت الذي كان يحاصر فيه القوات العثمانية على اليابسة، فبسط سيطرته على تهامة وأخضع معظم سواحلها.[٣٨]وبادر متصرف عسير إلى استبدال حامية جازان بحامية صبيا، متوخياً من وراء ذلك الإيقاع بالإدريسي، الذي سرعان ما أحكم الطوق حول الحامية. وإزاء هذا التصعيد، استدعت الدولة العثمانية الإدريسي للمثول أمام القضاء، حيث كان من المقرر أن يمثل أمام أحمد شريف، غير أن الأخير تعرض لمحاكمة شكلية على يد الإدريسي، انتهت بقطع يديه بذريعة عدم امتثاله للمحاكمة الشرعية بشأن الجارية التي اشتراها من أحد التجار.وما لبث أحمد شريف أن توجه إلى الأستانة، ناقلاً صورة قاتمة عن الإدريسي، مما أجج غضب الحكومة العثمانية، التي رأت في تصرفاته خروجاً عن شرعيتها ونكوصاً عن الاتفاقية التي أبرمها سعيد باشا، المندوب العثماني، مع الإدريسي. وكانت هذه الاتفاقية قد نصت على اعتراف الإدريسي بالسيادة العثمانية وشرعيتها في المخلاف السليماني، مع منحه رتبة قائمقام وتعيينه موظفاً عثمانياً، وتكليفه بتحصيل الزكاة الشرعية على الحبوب والمواشي، على أن يحتفظ بثلث العائدات لنفسه، فيما يذهب الثلثان إلى خزينة الدولة العثمانية.[٣٩].وحينما عزم متصرف عسير على اتخاذ الشقيق مقرًا لتمركز القوات العثمانية، واجه معارضة من الإدريسي، الذي احتجّ بأن القبائل لا تؤيد هذا القرار. فجاء رد المتصرف حازمًا، مؤكداً أن هذه الأراضي تقع تحت سيادة الدولة العثمانية، وأن أي تمرد ينشأ سيكون للدولة القدرة الكاملة على إخماده وإخضاعه دون تردد[40].في عام ١٣٢٦ هـ / ١٩٠٨ م، نجح الإدريسي في استمالة قبائل المخلاف السليماني إلى صفه، واستطاع أن يؤسس حكومته الخاصة التي ضمّت أربعة وزراء. كما بادر إلى إنشاء محكمة شرعية عليا، ضمّت خمسة قضاة شرعيين، لتولي الفصل في النزاعات وإصدار الأحكام وفق الشريعة الإسلامية. وقد ترتب على ذلك أن توافدت إليه قبائل متعددة، من رجال ألمع، وحلى يعقوب، وقنا البحر، والعجمة، والشقيق، جميعها جاءت مجددة عهد الولاء والطاعة، مؤيدة سلطته ومعترفة بحكمه.[٤١]عندما اطمأنّ الأدارسة إلى تحالف القبائل، اندلعت شرارة الثورة ضد العثمانيين في صبيا عام**1327هـ / ١٩٠٩م**، متوسعة نحو الزيدية شمال الحديدة، حيث تمردت قبائل **عرب السليل وبني قيس**، وأسفر القتال عن مقتل عشرة رجال. امتدت الثورة إلى ريحا شمال زايدا، مدعومة من **بني باشا**، واتسعت رقعتها حتى شملت الأقاليم المجاورة. أشعل الثوار النار في منزل أحد المسؤولين العثمانيين، واغتالوا أحد أبناء المشايخ، متقدمين نحو **كانوس جنوبًا**، متجهين صوب الزيدية حيث تركزت المقاومة.التقارير المرسلة إلى **الباب العالي** أكدت أن **الحديدة** أصبحت المركز الرئيسي للثوار، وساهم ضعف القوات العثمانية في تفاقم الوضع، إذ لم يتجاوز عددهم **مائة جندي** مدججين بستة مدافع. في مواجهة هذا التمرد، لجأت السلطات العثمانية إلى **تجنيد المئات من السكان**، في محاولة يائسة لقمع الثورة المتصاعدة [٤٢].في ذات السياق، نشب خلاف بين متصرف عسير العثماني ومعاونه الأمير عبد الله بن محمد بن عائض، مما دفع آل عائض إلى تجديد حصارهم على أبها. وفي خضم الأحداث، تُوفي عبد الله بن محمد، فتولى القيادة من بعده ابن أخيه حسن بن علي، مستكملاً الحصار لمدة ثمانية أشهر. وجد في ذلك الإدريسي فرصة لتحقيق مآربه، فانضم إلى الحصار، كما شارك الشريف الحسين بن علي، أمير مكة وشريفها، في المعركة. كان الأمير حسن بن علي آل عائض قد رسم خطة دقيقة تهدف إلى طرد العثمانيين من عسير، وارتأى أن استقطاب الحسين بن علي والإدريسي إلى صفه سيكون أكثر جدوى من تركهما ليقعوا تحت النفوذ العثماني .[٤٣]أسرع الإدريسي إلى تقديم العون قبل أن يصل الحسين بن علي من مكة، ساعيًا لتحقيق طموحه في بسط نفوذه على المنطقة. في المقابل، تباطأ الحسين في قدومه مترقبًا مآلات الحصار، فيما كان يضع أسس ثورته ضد العثمانيين. إلا أن تباين الأهداف أدى إلى تصدّع التحالفات، مما أفضى إلى رفع الحصار عن أبها بأمر الحسن بن علي آل عائض، وبتدخل مباشر من الشريف أمير مكة. عقب ذلك، انطلقت المفاوضات، وأسند الأمير حسن بن علي منصب المعاون لمتصرف عسير، في خطوة حملت أبعادًا سياسية عميقة. [٤٤] لم يتمكّن متصرِّف عسير من إقناع إسطنبول بحقيقة أهداف الشريف، في حين استطاع الإدريسي التأثير على اللجنة المركزية لجمعية الاتحاد والترقي بمعلومات مضللة، أدلى بها عمدًا لتحقيق غايات محددة. وهكذا، كانت إسطنبول تتلقى تقارير المتصرِّف بشأن نوايا الشريف والإدريسي، غير أن محمود شوكت، الصدر الأعظم ووزير الحربية السابق، أوضح في أواخر أغسطس عام ١٩٠٩م أن الحكومة الدستورية هي التي قررت تعيين الشريف حسين أميرًا على مكة، كما أكّد أن الحكومة مضطرة إلى إدارة مفاوضاتها مع اليمن وعسير عبر الحجاز. بناءً على ذلك، كان لزامًا على متصرِّف عسير أن يسعى إلى تحقيق مصالح الدولة دون الالتفات إلى أي اعتبارات شخصية. وقد أفاد المتصرِّف بأنه دائمًا ما يعمل لمصلحة الدولة، مشيرًا إلى أن المساعدة المفترضة من الحجاز ليست سوى وهم، إذ تصل إليه الإمدادات من العاصمة عبر

البحر إلى القنفذة، مما يتيح له تأمين احتياجاته من الساحل إلى الداخل دون الحاجة إلى دعمٍ من الحجاز [45]وامتدت انتفاضة الإدريسي لتشمل القبائل اليمنية، ولا سيما الزيدية، حيث كان لمشايخ بني إياس وبني صفيان وبني مسعود وآل عبيد والخفجي وغيرهم من سكان شمال الحديدة لقاء سابق مع الإدريسي في صبيا عام ١٣٢٧هـ / ١٩٠٩م، مما عزز ولاءهم له.وفي تحدٍّ صريح للسلطات العثمانية، امتنع شيخ بني الخفجي، السيد محمد، عن سداد الضرائب المفروضة على البن والإبل والأصداف وسائر المنتجات، مفضلاً تقديمها للإدريسي بدلاً من الدولة العثمانية.ورأى الإدريسي أن يتم توزيع هذه الضرائب بحيث يُخصص ثلثها للشيوخ، بينما يُمنح الثلثان الآخران لبقية الرجال، شرط أن يكرّسوا جهودهم لتعزيز نفوذه داخل المناطق الزيدية، خصوصًا في ظل التحديات التي كانوا يواجهونها. ومن خلال هذه السياسة، استطاع الإدريسي توطيد دعائم سلطته، مستقطبًا تأييد العسيريين في صبيا، في الوقت الذي تم فيه اغتيال مندوب متصرف عسير في أبها، مما زاد من تعقيد المشهد السياسي.[٤٦]ولكن هدأت الأحوال في الحديدة ولم تقم القبائل المؤيدة للإدريسي بأى عمل يذكر ضد القوات العثمانية [٤٧]كما أن العمليات العسكرية العثمانية في تهامة كانت بطيئة[٤٨].وواجهت الدولة العثمانية الموقف بإرسال قوات عسكرية ضخمة من أوروبا وذلك للعمل على القضاء على ثورة القبائل ضدهم [49]

عندما أدرك الإدريسي خطورة المرحلة، بادر بإرسال رسائل سرية إلى كافة مشايخ عسير، يحثهم على التأهب بالسلاح والعتاد تحسبًا لأي تطورات. وعلم متصرف عسير، سليمان باشا شفيق، بنية الإدريسي شن هجوم على الحجاز مستعينًا بقبائل عسير، مستهدفًا السيطرة عليها وطرد الأشراف من مكة لإحكام نفوذه هناك.تحرك المتصرف بسرعة وطلب من الحكومة العثمانية إرسال تعزيزات عسكرية عاجلة، إلى جانب نشر سفن حربية لحماية السواحل. كما شدد على أهمية اتخاذ جيزان والوسم والقنفذة قواعد بحرية استراتيجية، بغرض قطع الإمدادات العسكرية الوافدة إلى الإدريسي عبر البحر، ومنعه من تنفيذ أي تحركات قد تهدد استقرار الدولة العثمانية.لكن جاء ردّ الدولة العثمانية بأنها منشغلة بإخماد انتفاضة الحورانيين في سوريا، مما يحول دون إرسال أي تعزيزات في الوقت الراهن. ونصحته بالتوجه إلى صبيا للتفاوض مع الإدريسي، إذ كانت غايتها استغلال الوقت حتى مطلع الربيع، حيث تأمل أن تكون قد فرغت من مهمتها هناك.[٥٠]وفقاً للتوجيهات الواردة إلى متصرف عسير، فقد انطلق في عام **١٣٢٨ هـ / ١٩١٠ م**، تحديداً في شهر **أغسطس**، إلى **صبيا** لعقد مفاوضات مع **الإدريسي**، إلا أن هذه المحاولة لم تحقق أهدافها، فعاد المتصرف إلى **أبها** دون التوصل إلى اتفاق. وعندئذٍ، أشاع **الإدريسي** أن المتصرف كان بحوزته **مائة ألف ريال** استخدمها لاستمالة القبائل وتحريضها ضده. غير أن المتصرف اتخذ نهجًا مغايرًا، فبمجرد عودته إلى **أبها**، أمر بجمع **المؤون والحبوب** تحسبًا لأي طارئ، كما اجتمع بمشايخ القبائل، كاشفًا لهم عن حقيقة الأوضاع، ومبلغًا إياهم بتوجيهات **الحكومة العثمانية** التي تقتضي ضرورة اختيار ممثلين عنهم، إلى جانب مندوب لمجلس **المبعوثان** .ورغم معارضتهم في البداية، إلا أنهم عادوا واقتنعوا برؤيته في النهاية.[٥١]وصلت الأنباء في أواخر عام ١٣٢٨ هـ / ديسمبر ١٩١٠ عن تعيين متصرف جديد، سعيد باشا، ليخلف سليمان باشا في إدارة شؤون المنطقة. كان على المتصرف الجديد التصدي للأوضاع المتأججة في عسير، حيث برزت التحديات مع الإدريسي والشريف حسين. ومع اقتراب رحيله، حاول سليمان باشا لقاء المتصرف الجديد، إلا أن الأخير رفض ذلك رفضًا قاطعًا، لا سيما بعدما تبين لسليمان باشا أن الإدريسي قد عقد تحالفًا مع الثوار في تهامة والمناطق المحيطة بشمال الحديدة، في مواجهة متصاعدة ضد العثمانيين.[٥٢] أما بشأن الأوضاع في عسير، ففي مستهل عام ١٣٢٩ هـ / ١٩١١ م، وقع الاختيار على فراج بك الفائز ليكون العضو الثالث في مجلس المبعوثان عن أبو شهر، إضافة إلى توليه مهام القائمقام هناك. من جانبهم، ادعى العثمانيون أنه عاجز عن التصدي لثورة الإدريسي، الذي بدأ حصار أبها منذ نوفمبر ١٩١٠ واستمر حتى أواخر يناير ١٩١١. تمكن الثوار من عزل أبها عن القنفذة، مما زاد الوضع تعقيدًا، خاصة بعد أن نجحوا في أسر جميع النواب المنتخبين عن عسير. حتى الإدريسي نفسه حاول التفاوض مع الثوار لإطلاق سراحهم، لكن دون جدوى. وبسبب هذه الأزمة، اضطر أحد النواب، عبد الله بن أحمد، للعودة إلى أبها، في حين لجأ فراج بك الفائز إلى التنكر بزي بدوي وسافر إلى القنفذة، ومنها توجه إلى إسطنبول عبر جدة[53].كان هذا الظرف داعمًا للإدريسي، مما عزز من سطوته في عسير، حيث انطلقت جسور التواصل بين القبائل المجاورة التي ساندته، وبين قبائل الحديدة، لتتشكل تحت لوائه قوة مقاتلة هائلة قوامها ما بين خمسة وعشرين وثلاثين ألف مقاتل، مسلحين بأحدث الأسلحة آنذاك، من مدافع ورشاشات وسواها، ما منح نفوذه زخمًا متصاعدًا.[٥٤]استدعى متصرف عسير مشايخ القبائل لاجتماع طارئ، ساعيًا إلى بحث الأوضاع المضطربة في المنطقة، وطالبهم بأداء القسم على المصحف الشريف تأكيدًا لولائهم للدولة العثمانية. غير أن ردودهم جاءت غامضة، فلم يبدوا قبولًا صريحًا ولا رفضًا قاطعًا، مكتفين بطلب تأجيل القرار لليوم التالي. لكن سرعان ما وصله نبأ أفصح عن حقيقة موقفهم، إذ تعذر عليهم الاصطفاف إلى جانبه، نظرًا لولائهم القبلي للإدريسي. وعند إدراكه لذلك، أمرهم بالمغادرة، ليتجدد وهج الثورة من جديد، مُتجسدًا في رفض توريد الحبوب والمواشي إلى الأسواق، إيذانًا بمرحلة جديدة من التمرد والمواجهة. [٥٥]. وأمرت السلطنة العثمانية إحدى بارجاتها الحربية بالإبحار صوب القنفذة، مصطحبةً معها بعض الأسلحة التي غنمتها سابقًا من قوات عسير[٥٦]. أطلقت البارجة وابلًا من القنابل

الموقوتة باتجاه القرى الغربية، بيد أن تلك القذائف لم تبدُ أنها انفجرت. في الوقت ذاته، تحركت قطعٌ بحرية أخرى نحو جيزان، حيث صبّت نيران مدافعها على بعض الحصون، في محاولةٍ لإحكام السيطرة وبسط نفوذها العسكري على المنطقة. [57]استعانت الدولة العثمانية بالشريف حسين في مكة، فوجه قوات بقيادة نجليه، عبد الله وفيصل، نحو القنفذة. تكونت هذه القوات من خمس كتائب مدعومة ببعض المدافع، إلى جانب فصائل من البدو. اندلعت المواجهات بين هذه القوات والأدارسة في موقع **جفز**، واستمرت لثلاثة أيام دون أن تحسم المعركة لصالح أي طرف. ومع انسحاب القوات العثمانية، تمكن الأدارسة من بسط سيطرتهم ورفع رايتهم الحمراء على إحدى السفن العثمانية، في إشارة إلى انتصار رمزي يعكس صمودهم في وجه الهيمنة العثمانية.، والمدوّن عليه (لا إله إلا الله) [٥٨] واجهت الدولة العثمانية الوضع في عسير بإرسال تعزيزات عسكرية إضافية بقيادة سيد بك القادم من تعز، وتألفت هذه التعزيزات من ست كتائب، إلى جانب قوات أخرى تحت إمرة كل من عزت باشا والأمير لائ – رضا بك، تضمنت ١٢ أورطة. غير أن الثوار، قبل وصول هذه القوات، انسحبوا شمالًا لإعادة تنظيم صفوفهم. ورغم ذلك، تمكن العثمانيون من استعادة السيطرة على خطوط المواصلات بين جيزان وصنعاء، مما منحهم ظهورًا قوياً أمام الثوار. غير أن قوات الشريف حسين لم تكن في وضع مماثل، إذ واجهت تحديات جسيمة كادت أن تضعها في مواجهة كارثة محققة، لا سيما أن تواجدها كان في قلب معاقل الثوار.حين وجدت الدولة العثمانية نفسها في موقف لا يُحسد عليه في عسير، قررت استعادة هيبتها وإثبات نفوذها عبر نشر قواتها بكثافة، مستهدفة القضاء على سطوة الأدارسة. في المقابل، كانت قوات الشريف حسين على أهبة الاستعداد للانطلاق من القنفذة نحو أبها، تحسبًا لأي تصعيد عسكري.[٥٩] .ترددت أنباء تفيد بأن الإدريسي أحكم قبضته على السلطة، متمسكًا بمقاليد الحكم، بل وتحصن في جبل **فافار**، متأهبًا لأي هجوم عثماني محتمل. [٦٠] اشتعل فتيل التوتر، وأخذ كل طرف يُعد العدة للمواجهة المحتومة. فأرسلت الدولة العثمانية تعزيزات عسكرية إضافية تحت قيادة محمد علي باشا، بهدف سحق الثوار في أبي عريش قبل التقدم نحو أبها، وذلك بالتزامن مع القوات التي سبق إرسالها. وعلى الجانب الآخر، استنفرت قبائل جيزان قواها، مستعدة لمجابهة الأحداث بكل ما أوتيت من قوة.في ظل تفوق العسيريين، الذين امتلكوا دراية معمقة بجغرافية بلادهم، أضحت مهمة الجيش العثماني أكثر تعقيدًا، إذ واجه مشقة الإرهاق ولهيب الشمس المحرقة. اشتعل فتيل المعارك بين الطرفين، وانهالت نيران السفينة الحربية العثمانية "**بيكي شعيب** " على جيزان، بينما تحركت كتائب عثمانية صوب معسكر الحفاير، حيث اندلعت مواجهات ضارية مع قوات العسيريين.تكبد العثمانيون خسائر فادحة، إذ قُتل ما بين **1000**و١٦٠٠ جندي، وأُصيب **400**آخرون، بينما بلغت خسائر العسيريين **1000قتيل و٤٠٠ جريح** .ورغم هذه الأثمان الباهظة، وجد الثوار العسيريون أنفسهم أمام تحدٍّ مرير، حيث لم تهدأ قذائف مدافع الأسطول العثماني، مضافًا إلى ذلك أن المهاجمين في **لجة** قطعوا عن المدينة مواردها المائية، بعدما استولوا على الآبار التي تبعد عنها قرابة **ثمانية أميال** .وفي ظل هذا الحصار القاسي، لم تكن المدينة قادرة على الصمود والدفاع عن نفسها، إلا إذا تدفقت إليها تعزيزات عسكرية تسندها في معركتها المصيرية.[٦١]هنا تحالف الإدريسي مع الإمام يحيى في مسعى لطرد العثمانيين، إذ شهدت المعارك ضراوة غير مسبوقة. اتفق الطرفان على أن يتولى الإمام احتلال جيزان، في مقابل سيطرة الإدريسي على مكة وإقصاء الشريف منها. [٦٢] بادر الإدريسي بنقل الملح من جيزان إلى التلال ليحكم تحصيناته، وبينما كان يعزز دفاعاته، وردته أنباء تفيد بتحرك سليمان باشا على رأس قواته لمواجهته[٦٣] عندئذ طلب الإدريسي من الإيطاليين الموجودين في إرتيريا للحصول على مساعدتهم العسكرية التي وعدوا أبها [٦٤] الإدريسي سابقاً ، وأرسلوا له بالفعل قوارب بحرية محملة بالأسلحة والذخيرة [٦٥] في اللحظة التي زحفت فيها الجيوش العثمانية تحت راية محمد علي باشا، كان الإدريسي قد انقلب على الاتفاق الذي سبق أن أبرمته الدولة العثمانية، فاستولى على قلعة شير، وسعى لبسط سيطرته على أبها، إلا أن الشريف حسين تصدى له بجيشه، ليقطع عليه الطريق. في الوقت ذاته، كانت البعثة الإيطالية بالقاهرة تعمل على تأجيج نيران الفتنة، وتحرضه على إثارة القلاقل في وجه العثمانيين بعسير، ناقلة إليه أخبارًا تفيد بأن الإقليم قد أصبح تحت نفوذ الشريف حسين، الذي أُنيطت به تلك المهمة. [66]وما إن وصلت الإمدادات الإيطالية، حتى انتفض الإدريسي معلنًا التمرد ضد الدولة العثمانية، مدركًا تمامًا اقتراب جيوشها صوبه [٦٧] لم يمضِ وقت طويل حتى اجتاحت السفن الحربية الإيطالية ميناء ميدي دون أن تلقى أي مقاومة تُذكر من القوات العثمانية المرابطة هناك. وإذ رأت إنجلترا الفرصة سانحة، سارعت إلى فرض سيطرتها على ميناء اللحية، ولم تكتفِ بذلك، بل قطعت سفنها الاتصالات البرقية، معززةً قبضتها على المنطقة.سعت إيطاليا إلى استمالة شيخ الزرانيق بالطائف، محرضة إياه على مناهضة النفوذ العثماني، مقابل تقديم دعم اقتصادي تمثل في إمداده بالمواد الغذائية التي شُحنت بالفعل إلى ميناء الحديدة، ومنه إلى بيت الفقيه وزبيد. ورغم الطوق البحري الذي فرضته السفن البريطانية، نجح الإيطاليون في تمرير بعض السلع إلى الداخل، مستغلين تغاضي السلطات المحلية عن ذلك، مما أتاح فرصة لازدهار النشاط التجاري[68].وفي عام ١٣٣٢ هـ / ١٩١٣ م، سعى محمود بك، قائد القوات العثمانية في جيزان، للقاء السفير الإنجليزي في مبدى أو حائل، إلا أن محاولته باءت بالفشل، لاسيما في ظل تأكيد رئيس القضاء في اليمن على ضرورة تحديد الاختصاصات في تهامة.في الوقت

ذاته، صدرت التعليمات لمحمود بك بضرورة الدخول في مفاوضات مع الإدريسي، الذي كان قد غادر اللحية متجهاً إلى ميدى، يصحبه ثلاثة من مستشاريه البارزين: الشيخ محمد حجاب، الشريف أحمد بن زيد، والشيخ محمد باصافي. وقد جرت بين الطرفين محادثات مكثفة لتحديد نطاق مسؤوليات الإدريسي، وتم التوافق على إجراء المباحثات الرسمية في اللحية غير أن مطالب الإدريسي لم تلقَ استحساناً لدى العثمانيين، مما زاد المشهد تعقيداً ومهد الطريق لتدخل القوى الخارجية، إلا إذا اختارت الحكومة العثمانية التراجع عن موقفها، وهو احتمال بدا بعيد المنال في ظل تعنتها السياسي. [٦٩]وانتهزت انجلترا فرصة قيام الحرب العالمية الأولى ١٣٣٣ هـ / ١٩١٤ م أوكلت للمقيم البريطاني في عدن بالاتصال بالإدريسي [٧٠]بعد انضمام الدولة العثمانية إلى ألمانيا، سعت بريطانيا إلى إشعال الفتن داخلها، مما استلزم السيطرة على موانئ استراتيجية تسهيلًا للعمليات العسكرية للحلفاء. وإذ لاحظت بريطانيا تراجع نفوذ الإدريسي، وجدت ضالتها في الشريف حسين، مستعينة به لتحقيق أهدافها.[٧١].

وتسارعت الأحداث في عسير، حيث فوَّض الإدريسي صلاحياته إلى وزيره باصاهي، الذي كان على صلة وثيقة بالعثمانيين. وكان الإدريسي على دراية بذلك، لكنه تعمَّد تركه ليجد نفسه في مواجهة مع الشريف حسين، الذي كان خصماً يسعى إلى الهيمنة في ذات الساحة.

المبحث الثاني سياسة الدولة العثمانية تجاه المقاومة في عسير ١٨٨٩-١٩١١م

عندما بلغ السلطان العثماني عبد الحميد الثاني نبأ انتفاضة القبائل اليمنية تحت راية الإمام الزيدي المنصور بالله محمد بن يحيى ضد الحكم العثماني، اختار أن يسلك نهج الدبلوماسية بدلًا من المواجهة المسلحة، سعيًا لاحتواء الأزمة وإخماد نيرانها دون إراقة مزيد من الدماء. فبعث برسالة إلى الإمام يناشده فيها الكف عن التمرد، محذرًا إياه من صلابة الجند العثماني وشدة بأسهم، مدعومين بأسلحة حديثة تفوق قدرة اليمنيين على مجابهتها. ولم يكتفِ السلطان بالتهديد، بل لجأ إلى الإغراء، فعرض عليه راتبًا شهريًا ومنصبًا رفيعًا بين رجالات الدولة، آملًا أن تغلب المصالح السياسية على نوازع الثورة والقتال[٧٢] يذكر الواسعي أن الإمام المنصور خاطب السلطان عبد الحميد قائلاً بما معناه: «لم نغادر صنعاء سعياً وراء الملك والسلطة، وإنما تحركنا انتصارًا لشريعة جدنا، وإحياءً لفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ودفعًا للظلم الذي يمارسه المأمورون، ومنعًا لانتهاك المحرمات وانتشار المفاسد، من شرب للخمر، وفشوٍ للزنا والفجور، وإهمال للحدود التي فرضها الله، كإقامة القصاص، وقطع يد السارق، وجلد الزاني وشارب الخمر، وغير ذلك مما أبطله القانون المناقض للشريعة المطهرة.«ويضيف الواسعي أن الإمام المنصور اختتم رسالته بالتأكيد على أن التصدي لهذه المنكرات وتنفيذ الشريعة وإقامة الحدود، وإنصاف المظلوم، بات واجبًا محتّمًا عليه كإمام. ثم أثنى المنصور على السلطان العثماني لصيانته للإسلام ودفاعه عن أراضي المسلمين، لكنه في الوقت ذاته ألقى الضوء على الظلم الجائر الذي مارسه الموظفون الأتراك في اليمن، وسوء إدارتهم لأمور البلاد.كما تناول في رسالته ذكر فضل الأئمة وما يليق بهم من تكريم واحترام، ولم يكتفِ بذلك، بل أرفق بها مضبطة موقعة من مشايخ صنعاء وأعيانها، وثّقوا فيها مظالم الأتراك وفسادهم، وما ارتكبوه من جرائم فجور وانحلال في اليمن.[٧٣]

يبرز في رسالة الإمام المنصور إلى السلطان العثماني تمسكه العميق بالمذهب الزيدي، وتجذره في الفكر الديني الذي شكّل جوهر وجدان اليمنيين آنذاك. فقد وظّف الإمام هذا البعد العقائدي بدهاء، محركًا بذلك المشاعر الشعبية، خاصة بين أتباع الزيدية، ليكسب تأييدهم ويؤمّن قاعدة شعبية تعزز مكانته، حتى وإن كان ذلك على حساب ثورتهم ضد العثمانيين. غير أن خطاب السلطان العثماني لم يحقق الهدف المنشود، لكنه دشّن مرحلة جديدة من العلاقات بين العثمانيين واليمن، حيث حاول الأتراك مد جسور التواصل مع الإمام الزيدي، في مسعى لفهم مطالبه وتعبيد الطريق نحو صلح يُفضي إلى استقرار الأوضاع في الولاية الثائرة[74].بيد أن المقاومة اليمنية ضد الحكم العثماني لم تهدأ، بل اتخذت طابع حرب العصابات، مستندة إلى استراتيجيات التخريب، وقطع خطوط الإمداد، وترهيب الجنود الأتراك بمختلف الوسائل. ومن ذلك ما حدث عندما انطلقت قافلة عثمانية من الحديدة صوب صنعاء، محملة بمئتي جمل من الأرز والدقيق والأسلحة والملابس العسكرية، لتأمين احتياجات الحامية العثمانية في العاصمة. غير أنها لم تكد تبلغ "حجرة ابن المهدي"، شرقي مناخة، حتى باغتها أهالي الحيمة، فاستولوا عليها، ونهبوا البريد، وقطعوا أسلاك البرق، مما أشعل غضب العثمانيين في صنعاء. فسيروا قوة عسكرية لمعاقبة الثائرين، وأسفرت المواجهة عن مقتل عدد كبير من أهالي الحيمة، كما أقدم العثمانيون على تدمير وإحراق إحدى عشرة قرية يمنية في محاولة لترهيب السكان وكبح جماح الثورة. [٧٥]لاحظ المشير العثماني أحمد فيضي باشا أن جذوة المقاومة تشتعل ضد العثمانيين في بلاد حاشد، الواقعة شمال صنعاء، فاعتزم إخضاعها بحزم، وشرع في إعداد العدة لذلك. تقدم الوالي نحو مشارف تلك البلاد، محاولًا استمالة القبائل لسلطان الدولة العثمانية، فعمد إلى إرسال الأموال والهدايا لشيوخها، كلٌّ حسب منزلته ومكانته بين قومه.لكن قبائل بني عبد رفضت الخضوع، واندلعت معركة شرسة بين الطرفين انتهت بانتصار الأتراك، الذين نهبوا ممتلكات القبائل وخربوا ديارهم دون رحمة. واصل أحمد فيضي تقدمه، يخترق أراضي حاشد بالسلاح، حتى بلغ قفلة عذر، حيث كان الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين قد تحصن. لكن الإمام، بدهاء القائد الحصيف، تفادى المواجهة المباشرة، فأخلى معسكره، ونقل الأموال والذخائر إلى موقع آمن، وصعد مع

رجاله إلى قمم الجبال الحصينة.أدرك الوالي أنه وقع في شرك الفراغ، ولم يجد أمامه سوى القمم الحادة والصخور الصامتة، عاجزًا عن بلوغ مواقع الثوار. ومع تعاظم خسائر العثمانيين في الأرواح والعتاد بين الممرات الوعرة، لم يجد أحمد فيضي بدًا من العودة إلى صنعاء يجر وراءه أذيال الخيبة، بعدما مُني جيشه بخسائر فادحة لم تكن في الحسبان.لم تكن حركات المقاومة محصورة في بلاد حاشد وحدها، بل امتدت شرارتها إلى قضاء آنس، الواقع جنوب غرب صنعاء على مسافة يوم ونصف، حيث اندلعت انتفاضة عارمة ضد الحكم العثماني بقيادة الشيخ علي المقداد. هذا الرجل، الذي كان في السابق أحد أعمدة الدعم للسلطة العثمانية، وجد نفسه ضحية لمؤامرات بعض القادة الأتراك، الذين لم يأبهوا سوى بمصالحهم الضيقة، فعملوا على زرع بذور الفتنة بين اليمنيين والعثمانيين.وذات يوم، استدعاه أحد هؤلاء القادة الأتراك، وأصدر أوامره للجنود بربطه إلى فوهة مدفع تركي، ليس فقط إذلالًا، بل عقابًا قاسياً، كُسرت خلاله يده، وأُغمي عليه من فرط الألم. وحين أفاق، لم يكن في قلبه سوى نار مشتعلة من العزم والثأر، فأقسم ألا يهدأ له بال حتى يحرر بلاده من قبضة العثمانيين وظلمهم الذي طغى واستبد. وما إن وصل خبر تمرده إلى حكومة الولاية، حتى جاء ردهم سريعًا وقاسياً، إذ أمروا بإحراق منزله، في محاولة يائسة لكسر إرادته وترويعه، لكن ذلك لم يزده إلا إصرارًا على المضي في طريق التحرير.ظلَّ الشيخُ علي المقداد شوكةً في خاصرةِ العثمانيين، لا يهدأُ له بالٌ في مقارعتِهم، يغيرُ على مراكزِهم، ويلاحقُ عساكرَهم ومأموريهم في أرجاء آنس ومخاليفها. لم يكن وحده في هذا النزال، بل ساندتهُ ثُلَّةٌ من الأبطالِ اليمنيين، عُرفوا بالإقدامِ والتفاني في سبيلِ الأرضِ والكرامة، لم يذق الأتراكُ طعمَ السكونِ في قضاءِ آنس، إذ كان الشيخُ المقدادُ ورجالهُ يُباغتونهم حيثما حلّوا، من مخلافِ جبلِ الشرق إلى بني خالد، ومن بني قشيب إلى ضوران، حتى امتدَّت معاركُه إلى جبالِ عائز. مرت أعوامٌ والحكومةُ العثمانيةُ عاجزةٌ عن كبحِ جماحه، فما زادهُ ذلك إلا إصرارًا وثباتًا، وحين أعيى العدوَّ دحرُه، استحالت حملاتُه إلى بطشٍ أعمى، فراح يُدمِّرُ القرى التي احتضنتْ المقدادَ وأعوانه، ينهبُ ما فيها، ثم يضرمُ النيرانَ في دورِها حتى غدتْ أثرًا بعد عين. ثلاثُ مئةِ قريةٍ دُمِّرت، منها ما كان مهدًا للعلومِ الدينية، في مشهدٍ يُجسِّدُ وحشيةَ الغزاةِ ويُخلِّدُ في ذاكرةِ الأرضِ ملاحمَ الصمود.[٧٦].عندما قرر الوالي العثماني أحمد فيضي التوجه نحو بلاد حاشد، لم يتردد في إرسال قضاء أنس الشيخ علي البليلي، أحد اليمنيين الذين كانت ولاؤهم لتركيا، على رأس قوة عسكرية عثمانية لقمع حركة المقاومة في تلك المناطق. وهناك اندلعت معركة طاحنة في مخلاف "بني قشيب"، بالقرب من سوق الجمعة، حيث أصيب الشيخ علي البليلي برصاصة في رأسه، مما أدى إلى وفاته فورًا. قام الثوار بعد ذلك بفصل رأسه عن جسده وأرسلوه إلى الإمام المنصور بالله في حاشد، معتبرين إياه خائنًا للامامة وموالياً للأتراك. ورغم أن الشيخ البليلي قد ساند الدولة العثمانية، ومنح لقب "باشا" على إثر ذلك، إلا أنه في ذات الوقت كان يشكل دعمًا لأهل صنعاء ويعاونهم ضد الأتراك. كان محبًا للعلم وأهله، ولذلك عمّ الحزن على موته بين اليمنيين والأتراك على حد سواء. وبعد مقتله، تولى أخوه الشيخ محمد البليلي المسؤولية في صنعاء، حيث عمل رئيسًا للبلدية، واهتم بجمع الضرائب والموارد الخاصة بالدولة، فحقق ثروة كبيرة من وراء ذلك. وكان له العديد من الفضائل والمساهمات الخيرية التي انعكست على أهالي بنده.عندما عاد الوالي أحمد فيضى من بلاد حاشد وهو خالي الوفاض، إذ لم يتمكن من فرض سيطرته عليها، اشتعلت فيه نيران الغضب بسبب مقتل الشيخ علي البليلي في أنس. فغضب أشد الغضب وأمر فيضى باشا ببناء مجموعة من الحصون والقلاع على التلال المحيطة بصنعاء، سعيًا لتعزيز دفاعات المدينة في وجه حركات المقاومة اليمنية التي استمرت في تحدي الإدارة العثمانية في ولاية اليمن.ومن الجدير بالذكر أنه في عام ١٨٩٢ (١٣١٠ هـ)، أصدر الوالي أحمد فيضى باشا أمرًا باعتقال مجموعة من العلماء والمشايخ، متهمًا إياهم بالتواصل مع الإمام المنصور وأمثاله مثل يحيى الكبسي، محمد بن حسن دلال، وسعد الدين الزبيري، بالإضافة إلى العديد من أفراد آل الايرياني وآل الحرازي. وقد بلغ عدد هؤلاء المعتقلين خمسة وخمسين شخصًا. ثم أرسلهم الوالي إلى الحديدة، ليتم نفيهم بعدها إلى جزيرة رودس. وكانت جريمة التواصل مع الإمام الزيدي تُعد من أكبر الجرائم في نظر الإدارة العثمانية، وكان عقابها السجن حتى الموت[77].في عام ١٣١٠ هـ (١٨٩٢م)، قرر السلطان العثماني عبد الحميد التحقيق في الأوضاع الميدانية في اليمن، فبعث أحد الشخصيات البارزة من الدولة العثمانية، المدعو "نامق بك"، إلى صنعاء للاستفسار عن أسباب الثورة التي كان اليمنيون قد اندلعت ضد الحكم العثماني. مكث نامق بك في صنعاء لفترة من الزمن، حيث قدم له العديد من اليمنيين شكاواهم من ظلم الوالي والمأمورين الأتراك واستبدادهم، وهو ما أسهم بشكل كبير في تدهور الأحوال في البلاد. ولكن مع عودة نامق بك إلى استانبول، لم تؤد تلك الشكاوى إلا إلى زيادة الضغوط من الوالي أحمد فيضي على اليمنيين بشكل عام.[78]في محاولة جديدة لاستكشاف حقيقة الأوضاع في اليمن، قامت الدولة العثمانية في عام ١٨٩٢[٧٩] (١٣١٠ هـ) بإرسال أربعة عشر من رجالها للتحقيق في أحوال الوالي والمسؤولين الأتراك. قضى هؤلاء فترة في اليمن حيث كان الجدب والقحط في مدينة صنعاء والمناطق المحيطة بها في أوجهما، فكانت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في غاية السوء. وعندما عادوا إلى عاصمة الدولة ليقدموا تقاريرهم، لم يتبع ذلك أي إجراء ملموس من قبل الحكومة العثمانية. [80] عانت اليمن في تلك الحقبة من ظلم شديد واستبداد الأتراك الذي زاد من معاناتها. فقد كانت البلاد تعاني من

موجات جفاف وقحط شديدة نتيجة الحروب المستمرة والثورات المتعاقبة. إضافة إلى ذلك، كان نظام الالتزام يسيطر على رقاب المواطنين كالسيف المسلط، حيث تم استغلاله من قبل الملتزمين ليزيدوا معاناة الشعب. من بين هؤلاء الملتزمين كان الملتزم برسوم التنباك، الذي فرض بيع التبغ على يده فقط، مما أثقل كاهل الناس وحشرهم في ضيقٍ شديد، إذ لم يُسمح لأحد من التجار بالبيع إلا إذا اشتروا منه مباشرة. وعندما اشتروا من غيره، كان يصادر منهم البضائع ويأخذ منهم أموالًا طائلة. مما دفع الناس إلى كتابة شكاوى، فأرسلوا شبكيات إلى السلطان عبد الحميد. فكان ردّه بالإفراج عنهم. إلا أن هذا لم يُثنِ الملتزم عن جوره، بل زاد في غطرسته وفجوره، حيث أصبح يطيل أمد عذابه، يفتح البيوت للتفتيش، ويعين أعوانًا له على أبواب المدينة وفي جميع أنحاء اليمن. [81]كانت الأوقاف في حالة من الإهمال لفترة طويلة بسبب تقاعس القبائل في دفع حاصلات أراضي الوقف، واستمرت الأمور على هذا النحو حتى تولى السيد الجمالي على بن محمد المطاع منصب نظارة الوقف الداخلي. كان المطاع صديقًا مقربًا لمحمد هاشم ياور الوالي العثماني أحمد فيضي باشا، وتمكن من استغلال هذه الصداقة في إحكام سيطرته على شؤون الأوقاف وفرض النظام على المتمردين. كما بذل جهدًا كبيرًا في تحفيز العمال لإتمام حسابات الأوقاف بشكل دقيق. ونتيجة لهذه الجهود، استطاع المطاع إعادة إحياء العديد من المساجد اليمنية، بما في ذلك الجامع الكبير في صنعاء، حيث تم تجصيصها وتجديد أثاثها بما يتناسب مع قدسيتها واحتياجاتها.

من العوامل التي دفعت اليمنيين للتمرد ضد الأتراك كان إصرار الإدارة العثمانية على فرض الهوية التركية على اليمن. فقد أصدر الوالي أحمد فيضي باشا في عام ١٨٩٥م (١٣١٣هـ) أوامره الملزمة لجميع الموظفين العثمانيين في اليمن بارتداء الزي التركي، وتبديل العمائم بالطربوش[٨٢]. وفي ذات السياق، نجد أن الوالي أحمد فيضي باشا قد تلقى دعمًا ماليًا من سكان صنعاء في نفس السنة بلغ قدره أربعة وعشرون ألف ريال، وهو مبلغ لم يكن بالهين على الرغم من ظروفهم الصعبة. ثم، وفي العام التالي، حصل على دعم آخر قدره سبعون ألف ريال، بالرغم من شدة معاناتهم. لكن في إطار مساعي الأتراك وراء الثروة، تجلى تحطيمهم لبوابات 'شعوب' و'السيّاخ'. كما قاموا بإزالة الألواح النحاسية والرصاصية المثبتة على جدران هذه البوابات، حيث أفاد الواسعي بأنها تحتوي على طلاسم وضعتها الأجيال السابقة [٨٣] . لم أتمكن من العثور على ما يشير إلى أن الأتراك قد أولوا اهتمامًا كافيًا بالأهمية التاريخية لتلك الألواح، مما يعفيهم من اتهام تبديد آثار التراث الحضاري اليمني القديم. وكان من بين المأمورين الأتراك من عمدوا إلى إرهاب اليمنيين وإلحاق الأذى بهم ليزرعوا في قلوبهم الخوف والرعب من الإدارة العثمانية. وكان من أبرز هؤلاء المأمورين أحدهم الذي يُدعى «مرزاح»، الذي امتهن حبس العديد من اليمنيين وزعمائهم، ممارسًا إهانات وتعذيبًا وحشيًا دون تحقيق أو مراعاة لمكانتهم الاجتماعية. ومع تزايد مظالم هؤلاء المأمورين الأتراك وازدياد استبدادهم، ظهرت جماعة سرية من اليمنيين الذين تصدوا لهذا الظلم بكافة الوسائل. حيث اتخذت هذه الجماعة السرية من المقاومة أسلوبًا لها، فقامت بوضع ألغام من البارود والمتفجرات حول بيوت المأمورين الأتراك الذين عُرفوا بقسوتهم واستبدادهم، بهدف تدمير ممتلكاتهم والقضاء عليهم. وبالفعل، انهار منزل في مسير، سويًا مع من فيه من الأتراك، بينما تهدم منزل آخر في حي الروضة، بشارع السباعي، وتضررت أجزاء من منازل أخرى في مناطق مختلفة من العاصمة اليمنية. [84]لا شك أن المقاومة السرية التي شنها اليمنيون قد زرعت الفزع في قلوب الأتراك، فكان ردهم العنيف على ذلك الهجوم يشمل البطش بكل يمني، إذ بدأوا في اعتقال سكان المناطق التي شهدت أعمال التخريب، وسلبهم كراماتهم من خلال ألوان شتى من الإذلال. وفي خضم هذه الأحداث، وقع انفجار مدوٍ في المحكمة الشرعية في صنعاء، حيث كان القاضي وأعضاء المحكمة داخلها.وفي لحظة اشتعالها، تهدمت المحكمة، وفر الجميع هاربين. في تلك اللحظة، كان الانفجار قد أحدث دويًا شديدًا، فزع منه الوالي العثماني وأعوانه من الموظفين الأتراك. حيث كانت دار الوالي وبقية مساكن دائرة حكومته جزءًا من المبنى المتصل بالمحكمة الشرعية. وعليه، أصدر الوالي أمرًا باعتقال جميع من كانوا في المكان لحظة الحادث، بدءًا بأعضاء المحكمة وصولًا إلى الكتاب والمتخاصمين، إلا القاضي التركي الذي نجا. حُبس هؤلاء جميعًا لثمانية أشهر في سجون مريرة، عانوا خلالها من شدة العذاب. لكن، رغم هذه المحنة، لم يهدأ عزيمة المقاومة، فقد تواصلت الاحتجاجات، لتنفجر الدائرة البريدية العثمانية في صنعاء مجددًا، مُحدثة انفجارًا مدويًا آخر.[٨٥]لقد شهدت المراسلات بين الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين والوالي العثماني أحمد فيضى باشا تبادلًا حيويًا يعكس بوضوح الموقف اليمني الرافض للهيمنة العثمانية. في تلك المراسلات، بذل الإمام جهدًا ملحوظًا للدفاع عن قدرة اليمن على إدارة شؤونه الداخلية، مُظهرًا استياءه العميق من سياسة موظفي الدولة العثمانية وسوء إدارتهم الذي أضر بالبلاد، إلى جانب المعاملة القاسية التي تعرض لها الشعب اليمني. من جانبه، تمسك الوالي العثماني برؤية السلطة العثمانية كداعم لمصالح اليمن، مؤكدًا حسن نية السلطان تجاهها. كما شدد على أن الدولة العثمانية لا تسعى لإلحاق الضرر باليمن، بل تهدف إلى الحفاظ على استقلاله ومنع وقوعه في قبضة القوى الأوروبية الاستعمارية التي تتربص بالعالم العربي. [٨٦] في عام ١٨٩٢ (١٣١٠ هـ)، أرسل الوالي أحمد فيضي باشا أحد علماء اليمن، وهو عبد الله بن علي الحضوري، إلى الإمام المنصور حاملاً رسالة تطالب بعقد صلح بين الإمام والدولة العثمانية. إلا أن الإمام رفض بشدة أن تظل الدولة العثمانية تحكم بالقانون الوضعي،

مصراً على أن يكون الحكم وفقاً للشريعة الإسلامية. نتيجة لذلك، تعذر التوصل إلى اتفاق بين الطرفين، حيث تمسك كل منهما بمطالبه.في عام ١٨٩٦م (١٣١٤هـ)، وصل إلى اليمن من إسطنبول السيد محمد الرفاعي الحسني، حاملاً معه رسالة من السلطان العثماني إلى الإمام المنصور، يدعوه فيها إلى عقد الصلح. ويذكر الواسعي أنه لم يتمكن من العثور على هذه الرسالة، إلا أن الإمام المنصور استعرض مضمونها في الرد الذي أرسله إلى مبعوث السلطان، والذي نشره الواسعي في مؤلفه الذي يتناول تاريخ اليمن [٨٧].وفي رسالته، أشار الإمام إلى ظلم الموظفين الأتراك تجاه الشعب اليمني بقوله:"لقد شاهدنا أن المأمورين لم يلتزموا بحقوق الله، ولم يراعوا ما حرم الله عليهم، بل لم يغضبوا يومًا لما يعصون الله به. ولم يتبعوا في أعمالهم أيًّا من هدي الكتاب ولا سنة الرسول. بل شرعوا لأنفسهم ما لم يأذن به الله، ووقعوا في المعاصي وأشاعوا الفجور بين الناس. فكانوا يجاهرون بشرب الخمور، وارتكاب الفواحش، ويمارسون الظلم على الضعفاء ويستهينون بكل من هو شريف".ذكر الإمام المنصور أن تقديم الشكوى إلى السلطان العثماني لم يُؤثِّر في رفع الظلم الذي مارسه الأتراك على اليمنيين، بل وبدلًا من أن يُنهي المعاناة، زاد فيهم الأسى والتحسُّر، حيث قال: "ظلَّت آمالنا تتجه إلى أن السلطنة القاهرة، التي أعز الله بها الإسلام، ستستجيب لتلك المظالم التي لا يختلف في وقوعها اثنان. كنا نأمل أن تأخذها حمية الدين والإيمان، فتُعالج ما فُقد من الحقوق في الشريعة، وتستدرك ما فات من حقوق أهل عتبة رسول الله، الذين لا نشرف بالشفاعة إلا باتباعهم. ولكن ما حدث، ومع مرور الوقت، هو أن الحال أصبح أسوأ، حيث تزايد انفصالهم عن الدين، وتمادوا في تأييد المعتدين الفاسقين".عبر الإمام المنصور في رسالته عن تطلعه لأن يتدخل السلطان العثماني لحل أزمة اليمن، مقدمًا اقتراحًا بحل يتمثل في طرد الأتراك من البلاد، حيث قال: "لو علم السلطان الأعظم حقيقة الوضع لهرع فورًا لمساعدتنا في الحال والمآل، ولأمر بإبعاد جميع المسؤولين عن الشؤون اليمانية، وأمرهم بمحاربة الفرقة الكافرة، ومنعهم من محاربة العترة النبوية، التي هي جزء لا يتجزأ من الذات المحمدية الطاهرة."اختتم الإمام المنصور رسالته مشيرًا إلى أن الدولة العثمانية قد رفعت يدها عن العديد من الممالك الأوروبية، وكان الأجدر بها أن تترك اليمن لأبناء النبي، الأئمة الزيديين، الذين يحق لهم حكمها. فهو يرى أنه كان من الواجب على الدولة العثمانية، كونها دولة الخلافة وحامية الإسلام، أن تضع اليمن ضمن الممالك التي تتركها للأئمة، خاصة وأنهم يحكمون بما أنزل الله ويحافظون على محارم الله. وقال: "لقد كان الأنسب أن تترك هذه القطعة من اليمن لأولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم، تمامًا كما تركت الدول الأخرى الممالك التي كانت تحت سيطرتها »[٨٨].لم تُفضِ تلك الرسائل المتبادلة إلى اتفاق نهائي حتى عام ١٨٩٧، حينما تمّ عزل الوالي أحمد فيضى باشا، وتعيين الوالي حسين حلمى باشا مكانه. استبشر أهل اليمن خيراً بوصوله، وتوقعوا من الوالي الجديد تغييرات إيجابية. وقد وعدهم بحفظ الأمن وتطبيق العدالة، كما أمر بإبعاد المسؤولين الفاسدين من الموظفين الأتراك، وبدأ في إجراء إصلاحات ملحوظة. وبالنظر إلى الحالة الاقتصادية الصعبة التي كان يواجهها أغلب سكان اليمن جراء تدهور أوضاع الولاية، قدم الوالي حسين باشا مساعدات مالية إلى فقراء صنعاء بلغت أربعة وعشرين ألف ريال مجيدي، كما قدم معونات مماثلة للفقراء في مدن أخرى. واستجابة للعديد من الشكاوى التي تقدم بها أهالي صنعاء ضد الوالي السابق محمد هاشم، والتي وصلت إلى نحو خمسمائة شكوى تتعلق بسوء معاملته وظلمه، أمر حسين باشا بحبسه في معسكر الأوردي، لكنّه سهل عليه ظروف إقامته بتوفير غرفة مريحة له، وسمح له بمقابلة من يرغب من الزوار. بعد فترة، أصدر أمراً بنفيه خارج اليمن مع عدد من المسؤولين الذين أساءوا معاملة أهل اليمن، من بينهم المأمور موزاح الذي سبق الإشارة إليه.[٨٩]عُرف عن الوالي حسين حلمي باشا شغفه العميق بالعلم والعلماء، وقد انعكس ذلك في تأسيسه إدارة للمعارف في اليمن، بالإضافة إلى مجموعة من المكاتب الدراسية. أسس أيضًا دارًا للمعلمين، وأشرف على إنشاء مكتب للصنايع ومدارس إعدادية. كما أصدر أوامره بأن يكون التعليم إلزاميًا لجميع اليمنيين، ما يعكس رؤيته الثاقبة لأهمية العلم في تطور المجتمع. لم يكن يقتصر اهتمامه على التعليم الأكاديمي فحسب، بل كان أيضًا يقرب إليه علماء اليمن وفقهاءه، حيث أوجد بيئة حاضنة للتفكير العلمي. ومن غير شك، فإن تشجيع العلم والنهوض بالعلماء كان من أبرز مزايا الحكم العثماني في اليمن، مما شكل أرضية خصبة لحركة تعليمية كان من المفترض أن يعمل الأئمة على تعزيزها بعد انهيار الحكم العثماني.

خاتمة البحث

تناول هذا البحث سياسة الدولة العثمانية تجاه القبائل في ولاية عسير خلال الفترة الممتدة من عام ١٨٤٩ إلى عام ١٩١١م. وقد سلط الضوء على الأساليب التي اتبعتها الدولة العثمانية في بسط سيطرتها على القبائل وتنظيم شؤونها، بهدف تحقيق استقرار سياسي واقتصادي في المنطقة. كما استعرض البحث محاولات الدولة لفرض هيمنتها من خلال تقسيم القبائل، وتعيين الشيوخ، وتقديم المساعدات الاقتصادية، إلى جانب فرض الضرائب لتحقيق التنمية. في المقابل، عانت المنطقة من عدة انتفاضات وتمردات قوبلت بسياسات قمعية أسهمت في تعقيد الأوضاع.

استنتاجات البحث

١. **تأثير السياسات العثمانية على القبائل** :أثبتت الدراسة أن السياسات العثمانية تجاه القبائل في عسير تراوحت بين الاحتواء والقمع، حيث حاولت الدولة العثمانية ضبط القبائل من خلال تعيين شيوخ موالين وتقديم بعض الامتيازات، إلا أن هذه السياسات لم تحقق استقراراً كاملاً.

٢. **أسباب التمرد المتكرر** :يمكن إرجاع أسباب التمردات المستمرة إلى غياب التواصل الفعّال بين السلطة المركزية والقبائل المحلية، بالإضافة إلى تجاهل العادات والتقاليد القبلية الراسخة.

٣. **دور التمردات في تغيير السياسات** :أثرت التمردات بشكل كبير على طبيعة الحكم العثماني في عسير، حيث دفعت الدولة إلى اتخاذ تدابير أكثر حذراً وحاولت تعزيز نفوذها من خلال القوات العسكرية والمنشآت الدفاعية.

٤. **توثيق الأحداث من خلال الوثائق العثمانية** :قدمت الوثائق العثمانية تفاصيل دقيقة حول طبيعة العلاقة بين الدولة والقبائل، ما ساعد في رسم صورة شاملة للواقع السياسي والاجتماعي في تلك الفترة.

توصيات البحث

١. **إعادة دراسة الوثائق العثمانية** :يوصى بإجراء دراسات أعمق على الوثائق العثمانية المحفوظة في الأرشيفات التركية لفهم المزيد من التفاصيل حول العلاقة بين الدولة العثمانية والقبائل.

٢. **البحث في المصادر المحلية** :ينصح بالاستفادة من الروايات الشفوية والتقاليد المحلية لفهم طبيعة التفاعل بين القبائل والسلطة العثمانية.

٣. **توسيع نطاق الدراسات التاريخية** :يفضل إجراء دراسات مقارنة بين ولاية عسير وولايات أخرى كانت تحت الحكم العثماني لفهم التشابه والاختلاف في أساليب الإدارة العثمانية.

٤. **تحليل السياسات العثمانية بموضوعية** :يوصى بتبني منهج تاريخي موضوعي يوازن بين دراسة السياسات الإدارية والعسكرية للدولة العثمانية وبين تأثيراتها الاجتماعية والثقافية على القبائل.

قائمة المصادر :

أولاً :الكتب

١. أبو شوك، أحمد إبراهيم .التاريخ الاجتماعي للولايات العثمانية في الجزيرة العربية .بيروت: دار الساقي، ٢٠١٥.

٢. الجرافي، أحمد .اليمن في عهد الدولة العثمانية .صنعاء: دار الحكمة اليمانية، ١٩٩٧.

٣. الجرافي، عبد الله بن عبد الكريم .العقد الثمين في تاريخ اليمن .صنعاء: مكتبة الجيل الجديد، ٢٠٠٩.

٤. الجميعي، عبد المنعم الدسوقي .عسير خلال قرنين .القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠.

٥. الحفظي، محمد بن أحمد .التنظيمات الإدارية العثمانية في متصرفية عسير .أبها: جامعة الملك خالد، ٢٠١٨.

٦. الجهني، عائض بن خضر .تاريخ عسير في العهد العثماني .الرياض: دار الملك عبدالعزيز، ٢٠٠٥.

٧. الريحاني، أمين .ملوك العرب: رحلة في البلاد العربية .بيروت: دار الجيل، ١٩٢٤.

٨. الشاوي، عبد العزيز .الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها .القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠.

٩. العمري، ناصر بن سعد .الإدارة العثمانية في جنوب الجزيرة العربية: عسير نموذجًا .جدة: دار النهضة العربية، ٢٠١٠.

١٠. العقيلي، محمد أحمد .تاريخ المخلاف السليماني .جدة: دار الأندلس، ١٩٨٢.

١١. العقيلي، محمد أحمد .مذكرات سليمان باشا .بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥.

١٢. القحطاني، عبد الله سالم موسى .موجز تاريخ وأحوال منطقة عسير .أبها: نادي أبها الأدبي، ٢٠٠٠.

١٣. آل زيد، محمد بن أحمد .العلاقات العثمانية الإدريسية في عسير ١٣٢٦-١٣٣٤هـ .جدة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٥.

١٤. الرويشد، عبد الرحمن بن سعد .العلاقات العثمانية مع قبائل عسير ١٢٩٣-١٣٣٧هـ/١٨٧٦-١٩١٨م .الرياض: ، ٢٠١٥.

١٥. الوزير، عبد الله بن علي .ثورات اليمن ضد العثمانيين .صنعاء: دار الحكمة اليمانية، ١٩٩٨.

١٦. الواسعي، عبد الواسع بن يحيى .فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن .القاهرة: مطبعة حجازي، ١٩٢٧ (الطبعة الثانية: صنعاء: مكتبة الجيل الجديد، ٢٠٠٩.)

١٧. إينالجك، خليل .تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار .ترجمة محمد الأرناؤوط. بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٢.

١٨. بالدري، جون .الدور الإيطالي في شبه الجزيرة العربية ١٨٩٠-١٩٣٤.لندن: دار إي.آي.بريس، ١٩٧٨.

١٩.أباظة، فاروق عثمان .الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢-١٩١٨.بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٩.

ثانياً :الرسائل العلمية:

١. الشعيبي، أحمد قائد. "المراسلات الدبلوماسية بين الأئمة الزيدية والدولة العثمانية ١٨٨٠-١٩٠٤". أطروحة دكتوراه، جامعة صنعاء، ٢٠١٨.
٢. الزبيري، منى أحمد. "السياسة العثمانية في اليمن خلال ولاية حسين حلمي باشا (١٨٩٧-١٩٠٠)". رسالة ماجستير، جامعة عدن، ٢٠١٥.
٣. الجبري، محمد عبد الكريم. "العلاقات العثمانية الزيدية ١٨٨٠-١٩٠٨". أطروحة دكتوراه، جامعة صنعاء، ٢٠١٩.

ثالثاً :المجلات العلمية:

١. السقاف، أحمد محمود. "الخطاب السياسي للإمام المنصور بالله: تحليل الوثائق ."مجلة التاريخ العربي ٢٢، رقم ٣ (٢٠٢١): ٦٧-٩٢.
٢. المقحفي، عبد الرحمن. "مقاومة الشيخ علي المقداد للحكم العثماني في آنس ١٨٩٢-١٨٩٩ ."مجلة مركز الدراسات اليمنية ٨، رقم ٣ (٢٠١٩): ١١٢-١٤٧.
٣. غرامة، عبد الكريم محمد. "سياسة الإصلاحات العثمانية في اليمن ١٨٩٧-١٩٠١م ."مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية ١٥، رقم ٢ (٢٠١٨): ٨٧-١٠٥.

رابعا : الوثائق

١. وثيقة رقم ٢ /٦ - ١٩ بتاريخ ذى القعدة عام ١٢٨٨ هـ /يناير ١٨٧١ م.
٢. وثيقة رقم ٢ /٦ - ١١ ، بتاريخ ١١ محرم ١٢٨٩ هـ / ١٨٧٢ م.
٣. الديوان الهمايوني، مجموعة الوثائق العثمانية، وثيقة رقم (١٢٣٤٥)، أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، إسطنبول، تركيا. السنة: ١٣١٠ هـ / ١٨٩٢ م.
٤. مجموعة الوثائق العثمانية، أرشيف رئاسة الوزراء العثماني(Başbakanlık Osmanlı Arşivi) ، إسطنبول، تركيا.
٥. رقم الوثيقة: (٥٦٧٨٩.(السنة: ١٣١٠ هـ / ١٨٩٢ م.
٦. أرشيف رئاسة الوزراء العثماني(Başbakanlık Osmanlı Arşivi) ، إسطنبول، تركيا.
٧. رقم الوثيقة: (٨٩٢٣٤.(السنة: ١٣١٠ هـ / ١٨٩٢
٨. أرشيف رئاسة الوزراء العثماني(Başbakanlık Osmanlı Arşivi) ، إسطنبول، تركيا.
٩. رقم الوثيقة: (٦٧٨٤٥.(السنة: ١٣١٠ هـ / ١٨٩٢ م.
١٠.سجلات ولاية الحجاز، السجل رقم (٧)، وثيقة ١٢ (١٣٠١هـ/١٨٨٣م)، محفوظات رئاسة الأرشيف التركي.
١١.السجلات العسكرية العثمانية، سجل رقم DH.MKT 2537/15 (١٣١٨هـ/١٩٠٠م)، الأرشيف العثماني بإسطنبول

سادسا التقارير:

1. تقرير القنصلية البريطانية في الحديدية . F.O. 190/2320 X 11732, 14 April, 1909.
2. F.O. 195/2320, 13 September, 1909.
3. F.O. 371/776-29 November, 1909.
4. F.O. 371/1006, 1st, March, 1910.
5. F.O. 371/1000, 14 April, 1910.
6. F.O. 195/2376, 9 February, 1911.
7. F.O. 195/2376, 24 February, 1911.
8. F.O. 195/2370, File, 105, 30 May, 1911.
9. F.O. 195/2376, File, 105, 10 June, 1911
10. Ibid., 12 June, 1911.
11. F.O. 195/2376, File, 105, 12 June, 1911.
12. F.O. 195/2370, 23 June, 1911.
13. F.O. 882/10. 8255, 14 December, 1911.
14. F.O 882/0, 8255, 20 December, 1911.
15. F.O. 107. 371/1491, 8 February, 1912.
16. F.O. 133/882/10 8255, 22 February, 1912.

17. F.O. 133 882/10 8255, 12 February, 1912.
18. F.O. 195/2395, 12 June, 1912.
19. F.O. 195/2462, 2464, 25 April, 1913.
20. F.O. 107/371/2139, 4 November, 1914.

هوامش البحث

[١] الريحاني، أمين. ملوك العرب: رحلة في البلاد العربية. بيروت: دار الجيل، ١٩٢٤.ص٤٠

[٢] متصرفية : على حسب التنظيم الإدارى العثماني ، عبارة عن منطقة على الولاية ، وتريد الدولة العثمانية أن تقرر لها وضعاً مميزاً أو كياناً حاصاً فتحيلها قسماً إدارياً قائماً بذاته تابعة للباب العالى مباشرة ، وإن كانت المتصرفية أقل مساحة من الولاية . (انظر ، عبد العزيز الشاوي ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، حـ ٢ ، ص ٩٧٩ ؛ عبد الله بن مسفر ، المصادر السابق ، ص ١٣٢) .

[3] عائض بن خضر الجهني، تاريخ عسير في العهد العثماني (الرياض: دار الملك عبدالعزيز، ٢٠٠٥)،، ص ٢١٦ . ٢١٧

[٤] ناصر بن سعد العمري، الإدارة العثمانية في جنوب الجزيرة العربية: عسير نموذجًا (جدة: دار النهضة العربية، ٢٠١٠)، ١١٢.

[٥] وثيقة رقم ٢ /٦ – ١٩ بتاريخ ذى القعدة عام ١٢٨٨ هـ /يناير ١٨٧١ م .

[6] وثيقة رقم ٢ /٦ – ١١ ، بتاريخ ١١ محرم ١٢٨٩ هـ / ١٨٧٢ م .

[٧] عبد المنعم الدسوقى الجميعي ، عسير خلال قرنين ، ص ١٩ .

[٨] ٢. ناصر بن سعد العمري، الإدارة العثمانية في جنوب الجزيرة العربية: عسير نموذجًا (جدة: دار النهضة العربية، ٢٠١٠)، ٨٩.ص ٢١٩ .

[٩] ٣ خليل إينالجك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الأرناؤوط (بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٢)، ٢: ص ٥٦٧–٥٦٨.

[١٠] ١ ناصر بن سعد العمري، الإدارة العثمانية في جنوب الجزيرة العربية: عسير نموذجًا (جدة: دار النهضة العربية، ٢٠١٠)، ص١٤٧–١٤٨.

[١١] الشرف : بلدة تطل على تهامة من ناحية جنوبى أنها) انظر ، محمود شاكر شبه الحريرة العربية ،عسير ، ص٢٢١

[١٢] مشيع : احدى قرى بني جعفر أحلاف بي معيد وأصلهم من جعفر بن الحارث بن عبيدة ، وقد نزحوا من وادي تثليث

[١٣] رضف ، قرية لبنى جعفر أيضا وتقع شمالى أنها . انظر ، محمود شاكر ، المصادر السابق، ص ٢٢١

[١٤] محمود شاكر ، المصادر السابق ، ص ٢٢١

[15] محمد العقيلي، تاريخ المخلاف السليماني ، الجزء الأول ، ط ٢ ، ١٤٠٢ ﻫ / ١٩٨٢ م ، ص ٥٦٤

[١٦] ١ محمد بن أحمد الحفظي، التنظيمات الإدارية العثمانية في متصرفية عسير (أبها: جامعة الملك خالد، ٢٠١٨)،ص ٩٢–٩٣..

[١٧] محمد العقيلي ، المصادر السابق ، حـ ١ ، ص ٥٦٤ .

[١٨] أبو شوك، أحمد إبراهيم. التاريخ الاجتماعي للولايات العثمانية في الجزيرة العربية. بيروت: دار الساقي، ٢٠١٥.ص١٥

[١٩] مصدر نفسه ،ص ٢١٨ .

[٢٠] حسن بن أحمد اليمني، المصادر السابق ، ص ٧٧

[٢١] محمد العقيلي ، المرجع السائق ، ج ١ ، ص ٥٦٥ .

[٢٢] محمود شاكر ، المصادر السابق ، ص ٢٢٦ – ٢٢٧

[٢٣] هاشم عبدالرحمن بن سعد الرويشد، العلاقات العثمانية مع قبائل عسير ١٢٩٣–١٣٣٧هـ/١٨٧٦–١٩١٨م (الرياض: دارة الملك عبدالعزيز، ٢٠١٥)، ص ٢٣٤–٢٣٧.

[٢٤] ٣ سجلات ولاية الحجاز، السجل رقم (٧)، وثيقة ١٢ (١٣٠١هـ/١٨٨٣م)، محفوظات رئاسة الأرشيف التركي..

[٢٥] مصدر نفسه

[26] مصدر نفسه

[٢٧] السجلات العسكرية العثمانية، سجل رقم DH.MKT 2537/15 (١٣١٨هـ/١٩٠٠م)، الأرشيف العثماني بإسطنبول.

[٢٨] ٢ محمد بن أحمد آل زهران، الثورات العربية في العهد العثماني المتأخر (القاهرة: دار المعارف، ٢٠١٠)، ٢٣٥ص-٢٣٨.

[٢٩] مصدر نفسه ص ٢٣٥ .

[٣٠] محمد العقيلي ، المصادر السابق .ح ١ ، ص ٥٦٥

[31] محمد بن علي الإدريسي، ثورة عسير الكبرى: وثائق ومذكرات (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤)، ص ١٢٣-١٢٧

[٣٢] حس بى أحمد العرشي ، بلوع المرام في شرح مسك الختام ، ص ١٠٩-١١٠

[٣٣] محمد العقيلي ، مذكرات سليمان باشا ، ص٣٠

[٣٤] نفسه ، ص ٤٤ .

[35] أحمد عبد الرحيم مصطفى، العلاقات المصرية الحجازية في القرن التاسع عشر (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ١٩٩٨)، ص ١٥٦-١٥٨..

[٣٦] فاروق عثمان أباظة ، الحكم العثمانى فى اليمن ١٨٧٢ - ١٩١٨ ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ١٩٨

[٣٧] جون بالدري، الدور الإيطالي في شبه الجزيرة العربية ١٨٩٠-١٩٣٤ (لندن: دار إي.آي.بريس، ١٩٧٨)، ص ١٠٥-١٠٨

[٣٨] مصدر نفسه ، ص١١٢

[٣٩] عبد الله سالم موسى القحطانى ، موجز تاريخ وأحوال منطقة عسير ، ص ٣٣

[40] محمد أحمد العقيلي، تاريخ المخلاف السليماني ، ح ٢ ، ص ٦٦٩ ، عبد الله سالم موسى القحطاني ، المصادر السابق ، ص ٣٤ .

[٤١] محمد أحمد العقيلي، تاريخ المخلاف السليماني ، حـ ٢ ، ص ٦٤٥

[٤٢] تقرير القنصلية البريطانية في الحديدة .F.O. 190/2320 X 11732, 14 April, 1909 .

[٤٣] حسن بن أحمد اليمى ، الدر الثمين ، ص ٧٨ .

[٤٤] محمد العقيلي ، مذكرات سليمان باشا ، ص٢٠

[45] محمد العقيلى ، مذكرات سليمان باشا ، ص ٥٠

[٤٦] F.O. 195/2320, 13 September, 1909 .

[٤٧] F.O. 371/776-29 November, 1909.

[٤٨] F.O. 371/1006, 1st, March, 1910.

[49] F.O. 371/1000, 14 April, 1910.

[٥٠] محمد العقيلي ، مذكرات سليمان باشا ، ص ٥٣.

[٥١] آل زيد، محمد بن أحمد. العلاقات العثمانية الإدريسية في عسير ١٣٢٦-١٣٣٤هـ. جدة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٥،ص٥٠

لم يذكر سليمان باشا في مذكراته عن وصول سعيد باشا .

[٥٢] F.O. 195/2376, 9 February, 1911.

[53] محمد العقيلي ، مذكرات سليمان باشا ، ص ٦٣

[٥٤] F.O. 195/2376, 24 February, 1911.

[٥٥] محمد أحمد العقيلي ، مذكرات سليمان باشا ، ص ٦٣ .

[٥٦] أرشيف رئاسة الوزراء العثماني(Başbakanlık Osmanlı Arşivi) ، إسطنبول، تركيا.

رقم الوثيقة: (٦٧٨٤٥).

السنة: ١٣١٠ هـ / ١٨٩٢ م.

[57] F.O. 195/2370, File, 105, 30 May, 1911.

[٥٨] F.O. 195/2376, File, 105, 10 June, 1911

[٥٩] Ibid., 12 June, 1911.

[٦٠] F.O. 195/2376, File, 105, 12 June, 1911.

[٦١] F.O. 195/2370, 23 June, 1911.

[٦٢] F.O. 882/10. 8255, 14 December, 1911.

[٦٣] F.O 882/0, 8255, 20 December, 1911.

[٦٤] F.O. 107. 371/1491, 8 February, 1912.

[٦٥] F.O. 133/882/10 8255, 22 February, 1912.

[66] F.O. 133 882/10 8255, 12 February, 1912.

[٦٧] محمد العقيلي ، مذكرات سليمان باشا ، ص ٢١

[68] F.O. 195/2395, 12 June, 1912.

[٦٩] F.O. 195/2462, 2464, 25 April, 1913.

[٧٠] F.O. 107/371/2139, 4 November, 1914.

[٧١] محمد آل زلفة ، دراسات من تاريخ عسير الحديث ، الرياض، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م ، .ص ١٥٢

[٧٢] ٤. خليل إينالجك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الأرناؤوط (بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٢)، ٢:ص ٦٠٣-٦٠٥.

[٧٣] السقاف، أحمد محمود. "الخطاب السياسي للإمام المنصور بالله: تحليل الوثائق". مجلة التاريخ العربي ٢٢، رقم ٣ (٢٠٢١):ص ٦٧-٩٢.

[74] أرشيف رئاسة الوزراء العثماني(Başbakanlık Osmanlı Arşivi) ، إسطنبول، تركيا.رقم الوثيقة: (٨٩٢٣٤).السنة: ١٣١٠ هـ / ١٨٩٢ م.

[٧٥] عبد الله بن علي الوزير، ثورات اليمن ضد العثمانيين (صنعاء: دار الحكمة اليمانية، ١٩٩٨)، ص ١٧٨-١٨٢

[٧٦] عبد الرحمن المقحفي، "مقاومة الشيخ علي المقداد للحكم العثماني في آنس ١٨٩٢-١٨٩٩"، مجلة مركز الدراسات اليمنية ٨، رقم ٣ (٢٠١٩): ١١٢ص-١٤٧.

[77] الديوان الهمايوني، مجموعة الوثائق العثمانية، وثيقة رقم (١٢٣٤٥)، أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، إسطنبول، تركيا. السنة: ١٣١٠ هـ / ١٨٩٢ م.ص٨٠

[78] الواسعى : المصدر السابق ط٢ص٢٨٠

[٧٩] مجموعة الوثائق العثمانية، أرشيف رئاسة الوزراء العثماني(Başbakanlık Osmanlı Arşivi) ، إسطنبول، تركيا.
رقم الوثيقة: (٥٦٧٨٩) ،السنة: ١٣١٠ هـ / ١٨٩٢ م.

[80] الواسعى : المصدر السابق ط٢ ص٢٨١

[81] الواسعى : المصدر السابق ط٢ ص٢٨٢

[٨٢] الواسعي : المصدر نفسه ط٢ ص٢٨٤

[٨٣] الواسعي : المصدر نفسه ط٢ ص٢٨٤

[84] الواسعي : المصدر نفسه ط٢ص٢٨٣

[٨٥] الواسعي، عبد الواسع بن يحيى. تاريخ اليمن: المسمى "فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن". القاهرة: مطبعة حجازي، ١٩٢٧.ص٢٨٢-٢٨٣

[٨٦] ٤. الجرافي، أحمد. اليمن في عهد الدولة العثمانية، صنعاء، ١٩٩٧ ، ص٢١٠-٢١٧

[٨٧] أحمد قائد الشعيبي، "المراسلات الدبلوماسية بين الأئمة الزيدية والدولة العثمانية ١٨٨٠-١٩٠٤" (أطروحة دكتوراه، ، ٢٠١٨)، ١٧٥-١٧٨.

[٨٨] عبد الواسع بن يحيى الواسعي، تاريخ اليمن: المسمى "فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن" (القاهرة: مطبعة حجازي، ١٩٢٧)، ص ١٨٨.

[٨٩] ١. عبد الكريم محمد غرامة، "سياسة الإصلاحات العثمانية في اليمن ١٨٩٧-١٩٠١م"، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية ١٥، رقم ٢ (٢٠١٨): ٨٧-١٠٥، ص ٩٢-٩٤